ECESR

المَكس

فينيسيا الإسكندرية من التهميش إلى التهجير

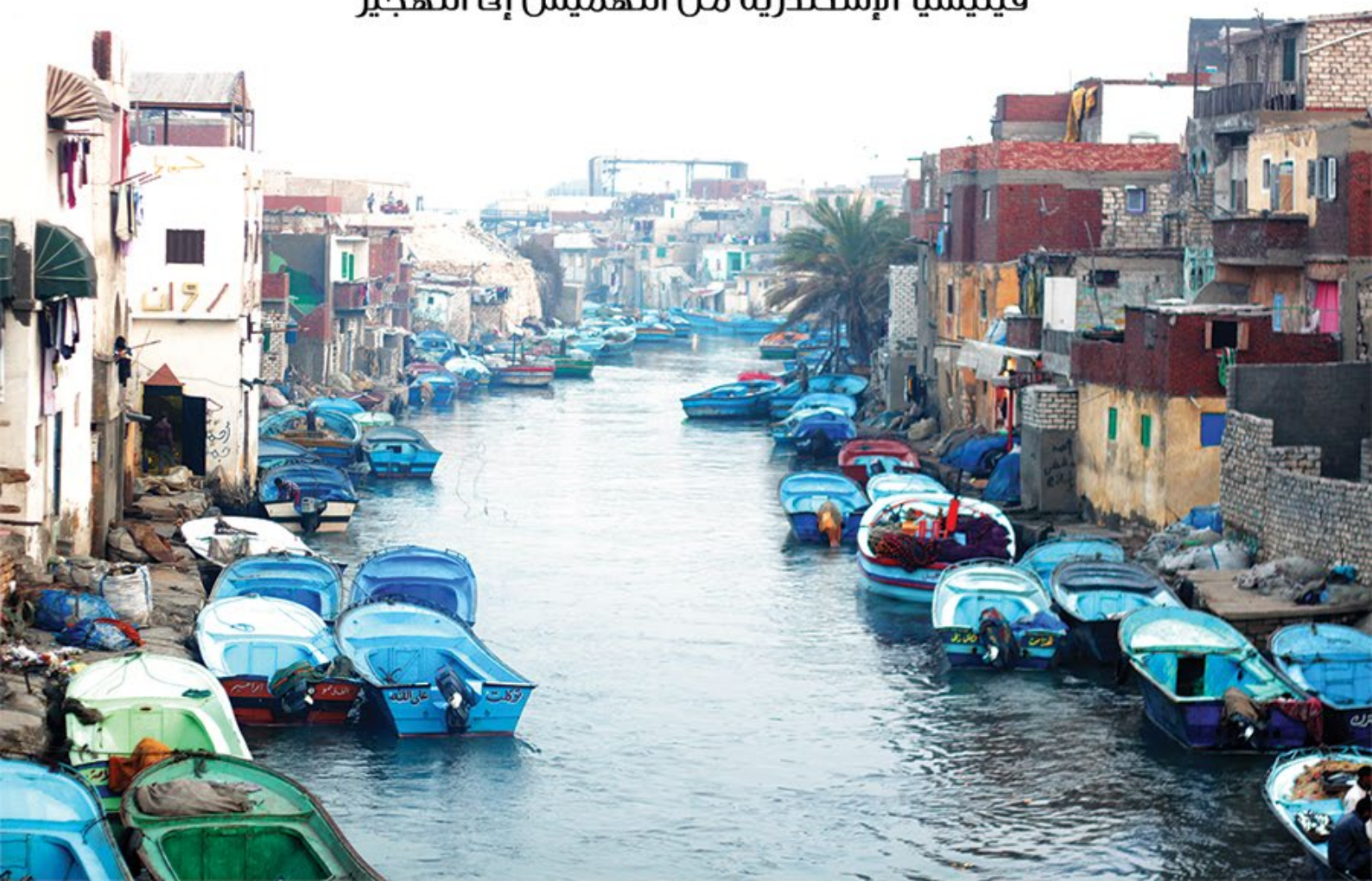

المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
Egyptian Center for Economic & Social Rights

اعداد

ندى عادل
أسماء الجريدلي
حامد جمال

بحث ميداني

ندى عادل
حامد جمال
محمد رشدي
أسماء الجريدلي

مراجعة

هبة خليل

تصوير

مصعب شحرور

تصحيح لغوي

أيمن عبد المعطي

تصميم وتنسيق داخلي

أميرة حسين

creative commons

الحقوق محفوظة للمركز المصري للحقوق
الاقتصادية والاجتماعية بموجب رخصة المشاع
الإبداعي : نسب المصنف - غير تجاري - منع
الاشتقاق | الإصدارة 4.0

١ شارع الفضل، متفرّع من شارع طلعت حرب،
وسط القاهرة - تليفون: ٢٣٩٥٤٥٩٦ ٢٠+
بريد إلكتروني: info@ecesr.org
إنترنت: www.ecesr.org

الفهرس

عن المكس.. فينسيا الفقراء 1

نبذة عن المنهجية 4

المكـــــــــــــــــس: من 1818 وحتى 2016 5

الخدمات الأساسية في المكس 8

من التجاهل إلى التدمير: تلويث مياه المكس 14

صرف مصانع البترول وشركات البتروكيماويات في المكس 16

مخاطر حرائق مصانع البترول والبتروكيماويات 21

القضاء على الصيد.. قضاء على المكس 23

تراخيص الصيد: أزمة أم سياسة حكومية؟ 27

التهجير القسري: لا مكان بالمكس لأهالي المكس 29

بين السكن الحالي والبديل 34

الاحتجاجات في المكس: انخفاض سقف المطالب مع زيادة الظلم 37

سكان المكس.. المواطنون المصريون 40

المكس في مواجهة العشوائية الحكومية 44

المرفقات 46

عن المكس.. فينسيا الفقراء

المكس.. هو ذلك الحي القديم والذي يعد حاليا من آخر أماكن الصيد في مدينة الإسكندرية الساحلية، ويعرف منذ القدم بأنه حي الصيادين، فمعظم أهالي المكس يعملون بالصيد أو مهن مساعدة لمهنة الصيد كـ (الشيالين والبائعين والحمالين).

حي المكس، المعروف بفينيسيا الإسكندرية، حيث تصطف البيوت والقوارب الصغيرة حول ترعة المحمودية العذبة.. الحي الذي يقطنه الفقراء، وتتوارثه الأجيال، بينما يزوره الأثرياء والسياح كمزار يذكرهم بفينيسيا، المدينة الساحرة بشمال إيطاليا.

الصيد.. مهنة أو هواية، حسب الوضع الاقتصادي وظروف الحياة. أما في المكس، فالصيد هو الحياة، هو مورد الرزق الأساسي، الذي يدور حوله النشاط الاقتصادي، ويرتبط وجوده بوجود الأهالي في هذه المنطقة، وبمهنتهم التي توارثوها عبر الأجيال. ويرتبط الصيد عادة بالمدن الساحلية المطلة على البحر، ففي الإسكندرية وبالتحديد على جانبى ترعة الخندق التي تربط بحيرة مريوط بالبحر الأبيض المتوسط، نجد بيوتا بسيطة صغيرة تتراص بجوار بعضها البعض أمام كل بيت منهم مركب، لن ترى عنينك هذا المشهد في مصر سوى في «المكس».. كل شخص في المكس يقطن منزله البسيط الذي ترسوا أمامه مركبه،التي ينطلق بها كل صباح من أجل الصيد.. تتميز جميع بيوت المكس بأن لكل بيت منهم بابين: باب يطل على الشارع، بينما يطل الآخر على البحر، ولعل هذا ما يميز منطقة المكس عن غيرها، وهو ارتباط أهلها بالبحر والذي يظهر في كل شيء، بدءا من شكل البيوت وألوانها والرسومات التي تزينها، ومرورا بالمراكب التي أضحت بمثابة أطرافا حيوية للقاطنين في المكس.

ولكن الحياه في المكس لم تعد سهلة على الأهالي، فالمكان الذي تتجاور منازله الصغيرة وتعانق مجرى المياه وتصطف القوارب على مدخل بيوته وتشاهد تجمعات الصيادين على القوارب يقومون بحياكة الشباك وتجهيزها

للصيد هو مشهد يطوي في داخله النار وليست الجنة، فبالرغم من كل المحاولات المستميتة من مجتمع الصيادين في المكس في الحفاظ قدر الإمكان على بيئتهم ومهنتهم إلا أن هذا كله يقابل بالإهمال والتعسف والتهميش من قبل الدولة والمسئولين.

المكس حكاية من حكايات الأحياء التي حكمت عليها السياسات الحكومية المتجاهلة لحقوق المواطنين، ولا سيما الفقراء والمهمشين منهم، بالإعدام، مثلها مثل مناطق عديدة في مصر: نقص بعض الخدمات وانعدام بعضها، تجاهل تام من الدولة لاحتياجات أهل المنطقة، وأبنائهم، سواء من جانب الخدمات كالتعليم والوحدات الصحية والبنية التحتية، أو من خلال الاستمتاع ببيئة أصبحت غير صالحة للحياة الآدمية وتضييق كافة السبل أمام أهل هذا الحي البسطاء للحصول على قوت يومهم، فالمكس هي نموذج مصغر يعكس حال المهمشين في مصر بشكل عام، فأوجه المعاناة متعددة ولا تقتصر على مهنة الصيد داخل المكس وصياديها فقط بل انعكست آثارها على جميع العاملين في المهنة التي يتوارثها الأبناء عن الأجداد، تحولت المكس من منطقة حية تأتي بالخير والرزق لمن يسكنها، إلى منطقة قاحلة تؤتي بالأمراض وغير قادرة على العطاء وهي الآن رهن الإزالة وتهجير صياديها قسريا، بالإضافة إلى ظهير مصانع البترول والبتروكيماويات التي توسعت في المنطقة مما أثر على حياة الصيادين اقتصاديا واجتماعيا وساهم بصورة كبيرة في انقراض الثروة السمكية التي هى في الأساس مصدر الرزق الأول والوحيد لقاطنى منطقة المكس، ومع تقاعس دور الدولة في حماية المواطنين وعدم تطبيق القانون الذي هو روح العدالة في تحمل مسئولية المواطنين والحفاظ عليهم من شركات البترول ومخاطرها، ساهمت الدولة في جعل منطقة المكس فريسة للمصانع الملوثة للبيئة دو ن رقيب أو محاسب.

يتعرض هذا البحث إلى منطقة المكس ومعاناة أهاليها بأعتبارها واحدة من أهم وآخر مناطق الصيد في الإسكندرية، فيبدأ البحث بعرض المنهجية المستخدمة لجمع المعلومات من مجتمع البحث، ثم يعرض تاريخ المكس والخلفية التاريخية للمنطقة قديما وحديثا ثم يتناول الوجه الأخر لمعاناة سكان المكس من خلال عرض الخدمات الصحية والتعليمية والمرافق العامة من كهرباء ومياه وصرف صحي، ويتناول الأوضاع البيئية الموجودة في المكس والتي أثرت بشكل واضح وكبير على سكان منطقة المكس وعلى مهنة الصيد فنستعرض تاريخ بناء مصانع البترول والبتروكيماويات وأثر وجودها على انقراض الثروة السمكية والتلوث التي تسببه سواء للبيئة أو للأفراد، كما نستعرض الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لمهنة الصيد من خلال عرض لحياة الصيادين وما يواجهونه من تعسف في إصدار التراخيص وعدم وجود تأمينات اجتماعية أو صحية والتهديدات التي تدفع مهنة الصيد إلى الانقراض في الإسكندرية ويتنهى البحث بسؤال نهدف الإجابة عليه وهو «هل يستمع أحد لمعاناة أهالي المكس ويستجيب لمطالبهم المشروعة لكي يعودوا إلى الحياة مرة أخرى؟».

نبذة عن المـــــــــنهجية

لقد تم الاعتماد في هذا التقرير على العديد من المصادر العلمية والحكومية سواء كانت وثائق تاريخية أو بيانات تحليلة من خلال جمع المعلومات وعمل الأبحاث المكتبية. كما تم الاعتماد بشكل أساسي على الزيارات الميدانية التي أجراها فريق البحث لمنطقة المكس التابعة لحى العجمي في محافظة الإسكندرية، وتم استخدام المقابلة الشخصية كطريقة من طرق البحث الأنثروبولوجي، سواء مع الأفراد أو المجموعات، وكذلك اعتمدنا على الملاحظة المباشرة للباحثين الميدانيين، لشكل المنطقة والأحداث التي واكبوها أثناء الزيارات، التي بدأت في يناير 2014 وحتى مارس 2016، وقد حاولنا جاهدين مراعاة تنوع عينات البحث لتشمل كافة الفئات العمرية والنوعية داخل مجتمع المكس.

ونوضح جدول الزيارات الميدانية في الأتي:

عدد المقابلات	مدة الزيارة	التاريخ
مقابلة واحدة	يوم واحد	يناير 2014
6 مقابلات	يومان	فبراير 2016
14 مقابلة	يومان	مارس 2016

على مدار 27 شهرا و5 أيام كاملة تمت 21 مقابلة

المكـــــس... من 1818 وحتى 2016

تقع منطقة المكس في غرب الإسكندرية وتتبع حى العجمي الذي يتبع المحافظة، ويبلغ عدد سكان المكس 30 ألف و51 نسمة وفقا لاحصاء عام 2006.[1]

سميت المكس بهذا الاسم اشتقاقا من «المكوس» والتى تعنى في اللغة العربية «الضرائب» أو «الجمارك» على البضائع وذلك لقرب حي المكس من الميناء الغربي للإسكندرية، وأطلقت عليه جريدة الشرق الأوسط في موضوع نشرته عام 2007 اسم «فينسيا الإسكندرية»، وهو لقب ما زال يستخدم في العديد من الأخبار والصحف وذلك لتشابه المنطقة في طبيعتها بـ«فينسيا الإيطالية».[2]

تتواجد المكس حول ترعة المحمودية ذات المياه العذبة التي تم انشائها عام 1818م، عندما فكر محمد علي باشا والي مصر في حفر ترعة تربط الإسكندرية بمجرى النيل، فرع رشيد، وذلك لتسهيل تصدير البضائع من ميناء الإسكندرية. وأوكل محمد علي المشروع إلى كبير المهندسين «مستر/ باسكال كوست» بحفر هذه القناة على الضفة الغربية لفرع رشيد، الكيلو 196، وبدأ الحفر في قناة المحمودية، وسميت القناة باسم المحمودية تيمنا باسم السلطان محمود خان السلطان العثمانى.[3]

بدأ المواطنون بالسكن في المكس في الفترة المواتية لحفر القناة، حيث أشارت الوثائق المصرية القديمة إلى أن تعداد سكان منطقة المكس عام 1884 كان 417شخصا[4]، وكانت المكس في ذلك الوقت تضم ما يقرب من 1472 منزلا وبناية.[5]

كما أن لنهر النيل 48 مصب مائى على البحر الأبيض المتوسط ويعتبر المجرى المائي الموجود في المكس (الخندق) أو (خليج المكس) هو واحد من هذه المصبات وأهمها، والمجرى في الأصل تصفية لمياه الري من بحيرة مريوط، وبعد غمر الأراضي الزراعية تجمع المصارف المياه وتصبها في المجرى، وبالتالي يقوم المجرى بتجميع المياه وصبها في البحر المتوسط، أي أن وظيفته مزدوجة ولا تقتصر على كونه مصبا للنهر فقط.[6]

واشتهرت المكس قديما بأنها واحدة من الأحياء التي يرتادها الأغنياء والطبقة الحاكمة والمقربون من الملك وذلك لاتسامها بموقع جغرافي متميز يقع على البحر مباشرة، وكان من أشهر الأماكن السياحية في المكس

1 الجهاز المركزى للتعبئة والأحصاء،تعداد سكان الإسكندرية 2006 «محافظة الإسكندرية 2006، ص10، http://goo.gl/IMfRVT

2 داليا عاصم، المكس حى بالإسكندرية يقطنه»الغلابه» ويتنزه فيه الأثرياء، 25 ديسمبر 2014،جريدة الشرق الأوسط،http://goo.gl/ohUQXG

3 البوابة الإليكترونية لمحافظة االبحيرة،نبذة عن تاريخ مركز المحمودية، http://goo.gl/xrmuED

4 أنظر أرشيف المرفقات1 «الكشاف للديار المصرية وعدد نفوسها» الجزء الثانى، مؤلف التعداد العمومى لأهالي القطر المصري 1884، تعداد سكان منطقة المكس عام 1884

5 أنظر أرشيف المرفقات 2 محمد رمزى،» القاموس الجغرافى للبلاد المصرية من القدماء المصريين إلى 1945،عدد المنازل في المكس لعام 1884.

6 مقابلة قام بها باحثو المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية مع أخباري من المكس، أثناء الزيارة الميدانية في فبراير 2016

«كازينو المكس»[7] و«فندق زفير»[8] والذي كان مشهورا في أربعينيات القرن الماضي، وكانت وقتها منطقة المكس تعتبر أقصى حدود الإسكندرية وبداية لأكبر معسكر لحرس الحدود.

أما عن فنار المكس، فهو أحد أهم المعالم السياحية بغرب الإسكندرية، والذي يعود تاريخ انشائه إلى وقت حكم محمد علي باشا بالقرن التاسع عشر، غير أن الفنار غير مسجل ضمن الآثار بمدينة الإسكندرية[9]، وبالرغم من قيمته التاريخية التي اكتسبها بسبب موقعه وقيمته الفنية لاستخدامه في العديد من الأعمال الفنية، بخلاف أنه كان مقصدا وملهما لعدد من الشعراء ومنهم أمير الشعراء أحمد شوقي وأحمد ناجي، وشهد كتابة العديد من القصائد الخالدة للشعراء، إلا أن الوضع الذي وصل إليه الفنار أصبح يهدد بضياعه، فضلا عن تحوله إلى مقلب قمامة، مما يوضح مدى الإهمال الحكومي، ليس فقط له، ولغيره من المناطق التراثية، ولكن أيضا لمنطقة أصبحت وسكانها الفقراء مهمشين من خطة الحكومات المتعاقبة على مصر.

لا يختلف التركيب السكاني في المكس قديما عن الآن كثيرا، فجميع من يقطنون المنطقة من الصيادين أبا عن جد، يتوارثون المهنة كما يتوارثون وجودهم وحياتهم في المنطقة، فالأغلبية العظمى من سكان المنطقة يمتهنون الصيد أو المهن المساعدة للصيد، وحتى أن وجدت نسبة لا تتعدى 2% تقريبا من الموظفين، فإنهم يعملون بعد الظهيرة كصيادين أيضا، كما يتوجد نسبة ضئيلة جدا تتراوح بين الـ3 و4% من الوافدين الجدد، وهى نسبة قليلة جدا، وأغلبهم جاءوا إلى المنطقة باحثين عن عمل واحتكوا بأهالي المكس والبحر وامتهنوا مهنة من المهن المساعدة لمهنة الصيد كالشيالين أو البائعين وتزوجوا من المنطقة، وأغلب الوافدين للمنطقة من أماكن ساحلية آخرى والصيد هي مهنتهم الأساسية. فعلى سبيل المثال ستجد أشخاصا وافدين من كفر الشيخ من رشيد وادكو والمعدية واستوطنوا المكس، لأنها نفس البيئة ونفس المهنة ونفس طبيعة المكان الذي جاءوا منه[10]

«المنطقة هنا كلها صيادين 90% منها صيادين، فاللي راحوا برضو صيادين يعني مثلا أنا موظف بس شغال في الصيد وعيالي صيادين فكلنا إيدينا وأكل عيشنا من البحر»[11]

- س م، من المكس.

7 أنظر أرشيف المرفقات 3 «صورة لكازينو المكس ألتقطت عام 1900».

8 أنظر أرشيف المرفقات 4 «صورة لفندق زفير التقطت عام 1943».

9 محمد عبد الغنى، مدير الآثار الإسلامية بالإسكندرية: «فنار المكس التاريخي غير مسجل كمبنى أثري»، فنار المكس،9 سبتمبر 2015، الأهرام http://goo.gl/nlmcX4

10 مقابلة قام بها باحثو المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية مع أخباري من المكس أثناء الزيارة لميدانية فبراير 2016

11 مقابلة قام بها باحثو المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية أثناء الزيارة الميدانية فبراير 2016

التهميش واقع يومي: الخدمات الأساسية في المكس

يعيش أهالي المكس حالة من التكيف مع معاناتهم الناتجة عن تهميش مارسته مؤسسات الدولة عبر العديد من السياسات والقرارات العشوائية، والتي جعلت من المكس منطقة من المناطق غير المخططة الموجودة بالجهة الغربية لمحافظة الإسكندرية، فلم تسعى الدولة إلى توفير الخدمات الأساسية للمكس بما يسمح بحياة آمنة وكريمة لسكان المكس، وكلما زادت الأعباء وضاقت سبل العيش كلما هبط سقف المطالب، فبعد أن كان مطلبهم الرئيسي توفير الخدمات والمرافق وإتاحة فرص العمل كصيادين، أصبح مطلبهم الأول والأخير بقائهم في منازلهم ورفض التهجير إلى أي مكان آخر ، وهو ما قوبل بالتجاهل من قبل المسئولين مما ينبئ بحدوث كارثة في المكس، هي ليست بالجديدة في ظل السياسات الحالية للحكومات المصرية المتعاقبة في السنوات الأخيرة، التي انتقلت من تجاهل الفقراء ونسيانهم، إلى سياسات تهجير، وطرد، وملاحقة لهم للاستفادة من أراضي قاطنوها، أو موارد يستغلونها، كالمياه العذبة.[12]

12 جاكلين منير،»محافظ الإسكندرية: نقل سكان طلمبات المكس وكوم الملح لمساكن جديدة

• الخدمات الصحية

نص الدستور المصري لعام 2014 على «أن لكل مواطن الحق في الصحة وفي الرعاية الصحية المتكاملة وفقا لمعايير الجودة، وتكفل الدولة الحفاظ على مرافق الخدمات الصحية العامة التي تقدم خدماتها للشعب ودعمها والعمل على رفع كفاءتها وانتشارها الجغرافى العادل وتلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومى للصحة لا تقل عن 3% من الناتج القومى الإجمالى تتصاعد تدريجيا حتى تتفق مع المعدلات العالمية. وتلتزم الدولة بإقامة نظام تأمين صحي شامل لجميع المصريين يغطي كل الأمراض، وينظم القانون إسهام المواطنين في اشتراكاته أو إعفاءهم منها طبقا لمعدلات دخولهم. ويجرم الامتناع عن تقديم العلاج بأشكاله المختلفة لكل إنسان في حالات الطوارئ أو الخطر على الحياة».[13]

ولكن نص الدستور هذا يظل حلما لأهالي المكس المحرومين من أبسط الخدمات الصحية، كغيرهم من فقراء وبسطاء مصر. تعانى المكس من سوء الخدمات الصحية، بل أن عزبة الصيادين وشارع طلمبات المكس شبه محرومين من أي خدمات صحية فلا توجد أية وحدة صحية أو مستشفى عام ولا عيادة خاصة، وذلك بالرغم من أن الدولة ملزمة بتوفير وحدة صحية على الأقل في المناطق التي يتراوح عدد سكانها ما بين 5 آلاف مواطن وحتى 40 ألف مواطن حسب خطط الهيئة العامة للتخطيط العمراني،[14] إلا أن المكس التي يبلغ تعداد سكانها 30.051 نسمة لعام 2006 محرومة من الوحدة الصحية. فأقرب وحدة صحية حكومية للمنطقة تقع في منطقة الدخيلة أي على بعد حوالي ٤٥ دقيقة باستخدام المواصلات العامة، هذا إن وجدت المواصلات. كما أن الوحدة لا تعمل بشكل دائم ولا يوجد بها جميع التخصصات، كما أنها خاصة، أي على نفقة الصياد، ويوجد صيدلية واحدة فقط بشارع طلمبات المكس تخدم جميع أهالي شارع الطلمبات وعزبة الصيادين ولا تعمل طوال اليوم وخلال الإجازات ولذلك يضطر الأهالي إلى الذهاب لأقرب مستشفى عام وهي مستشفى القباري العام أو مستشفى العجمي العام والتي تبعد عن المكس ما يقارب من 30 دقيقة باستخدام المواصلات العامة.

«لازم لما عيل يمرض ولا يتعب لما انزل واروح للدكتور ساعتها انزل الورديان ولا القباري ولا حتى العجمي، هنا المنطقة مفيهاش ولا وحدة صحية ولا مستشفى ولا مستوصف، ولو في حالة وفاة بقى آخر النهار يضطر يبيتها وتستني تانى يوم، فالواحد بيبقى مضطر انه ميستناش لتاني يوم يروح وينزل إلى مشرحة كوم الدكة في وسط البلد عشان تخلص الاجراءات والورق». [15]

- ع ع، من سكان المكس

2015»، نوفمبر 2014. اليوم السابع http://goo.gl/3dnLGZ

13 المادة 18» الحق في الصحة «من الدستور المصري 2014 http://goo.gl/UvLePf

14 انظر المرفقات مرفق رقم 5 الموقع الرسمي الهيئة العامة للتخطيط

15 مقابلة قام بها باحثو المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية أثناء الزيارة الميدانية، فبراير 2016

• التعليم في المكس

« التعليم عندنا هنا بايظ، تعليمنا طبعا بايظ »[16](إ ا)

«تعليم متدهور وغير مجاني في المكس.. »
التعليم حق لكل مواطن، هدفه بناء الشخصية المصرية، والحفاظ على الهوية الوطنية، وتأصيل المنهج العلمى في التفكير، وتنمية المواهب وتشجيع الابتكار، وترسيخ القيم الحضارية والروحية، وإرساء مفاهيم المواطنة والتسامح وعدم التمييز، وتلتزم الدولة بمراعاة أهدافه في مناهج التعليم ووسائله، وتوفيره وفقا لمعايير الجودة العالمية. والتعليم إلزامى حتى نهاية المرحلة الثانوية أو ما يعادلها، وتكفل الدولة مجانيته بمراحله المختلفة في مؤسسات الدولة التعليمية، وفقا للقانون. وتلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومى للتعليم لا تقل عن 4% من الناتج القومى الإجمالى، تتصاعد تدريجيا حتى تتفق مع المعدلات العالمية. وتشرف الدولة عليه لضمان التزام جميع المدارس والمعاهد العامة والخاصة بالسياسات التعليمية لها.[17]
نص الدستور على أهمية التعليم وكونه حق من حقوق أي مواطن مصري، كما ضمن مجانيته، إلا أن الواقع يظل بعيدا عما ذهب اليه طموح المصريين في كتابة الدستور الجديد لعام 2014.
تتبع المكس إدارة العجمي التعليمية بمحافظة الإسكندرية،[18] وتختلف المكس عن أى منطقة آخرى فهي منطقة مترابطة ومتشابكة بشكل معقد. التعليم داخل منطقة المكس يعتبر عبئا ماديا على الأسر وذلك لارتباط مهنتهم بالعمل اليومي غير المحدد بأجر ثابت، هذا بالإضافة إلى تردي الوضع العام في المنظومة التعليمية في مصر والذي يدفع جميع الأسر إلى إلحاق أبنائهم بدورس خاصة مما يساهم في تحميلهم أعباءً مضاعفة، فيضطر الصياد إلى اقتراض الأموال لمساعدة أبنائه على التعليم. ومن ثم فمشكلة التعليم داخل منطقة المكس تتمثل في أوجه عديدة ومراحل عدة مثل: انعدام وجود دور الحضانات في المكس، قلة عدد المدارس، حيث لا يوجد بالمنطقة سوا مدرستين للمرحلة الابتدائية، استحدث في إحداهما فترة مسائية للمرحلة الإعدادية، وأدى ذلك إلى تخفيض المناهج الدراسية وفترة الدراسة، هذا بالإضافة إلى زيادة الكثافة الطلابية داخل المدرسة، وغياب المدرسة الثانوية عن المنطقة.

16 مقابلة قام بها باحثو المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية أثناء الزيارة الميدانية مارس 2016

17 المادة 19»المقومات الأساسية للمجتمع «الحق في التعليم « من الدستور المصري لعام 2014 http://goo.gl/90MCC1

18 مدرية التربية والتعليم،محافظة الإسكندرية،إدارة العجمى التعليميةhttp://goo.gl/9FUOUH

«مفيش مدارس ثانوى خالص بالمنطقة، ولا حضانات، ممكن واحد صياد مراته معاها دبلوم تجارة وبتعرف تقرا وتتعامل فتعمل مجموعة صغيرة في أوضة كدة بتقلب أكل عيشها يعني لكن حاجة رسمي مفيش».

«دلوقت لما مصدر رزقنا يقف هنعلم ولادنا إزاي إحنا»[19]

– أم من المكس

وبالرغم من الأوضاع المتدهورة في التعليم بشكل عام في مصر، إلا أن العديد من الأسر داخل منطقة المكس يرون أن تعليم أبنائهم ضرورة حتمية، وأنه واجب أساسي، وبالرغم من أن أغلب الأبناء حتى بعد حصولهم على التعليم يعمل في مهنة الصيد إلا أن أسرهم تصر على تعليمهم، وذلك لإيمانهم بأن التعليم واحدة من أهم الوسائل التي تساعد الفرد على الترقى بإنسانيته وكرامته وقدرته على تحقيق ذاته من أجل تنمية المجتمع وتحقيق تقدمه، وإيمانهم بأن أبنائهم يستحقون فرص أفضل منهم ومن أبائهم في التعليم، ومحاولة دفعهم للتقدم داخل المجتمع مستخدمين تعليمهم كوسيلة لتحقيق رغباتهم وآمالهم الكثيرة.

زوجة أحد الصيادين: «دلوقت بيحاربوا الراجل اللي هو مجرم أو بيسرق أو أو أو بتعاقبه، طيب إحنا دلوقت عايزين نعلم عشان الجيل ده ما يلجأش للطريق ده،سيبونا نعلم عشان العيل ميطلعش متشرد ولا يطلع زي ما أنتي شايفة أحوال الدنيا عاملة إزاي»-

- م.م أم من المكس

19 مقابلة قام بها باحثو المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية أثناء الزيارة الميدانية مارس 2016

• الأمان في المكس

«الحرامى أو اللي بيفتعل جريمة بيخاف يخش المناطق السكنية الضيقة، يعنى صعبة عليه أنه يتعامل فيها كلها أبواب مفتحة، يعنى إحنا عندنا البيبان مش بتتقفل والباب منه للشارع، النظام المعماري اللي بقولك عليه تلاقي أوضة الجلوس اللي فيها المعيشة والتليفزيون بيبقى بابها على الشارع فانت هتفتح الباب شايف اللي رايح واللى جاي فبالتالي الوضع الأمني كان مستقر حتى أيام الثورة»[20].(أ.ا)

لم يختلف الوضع الأمني كثيرا قبل الثورة عن بعدها، فمنطقة المكس من المناطق المغلقة اجتماعيا والتى تقتصر على أهلها فقط أي يصعب دخول أي شخص غريب غير معروف داخل المنطقة، وبالرغم من قرب المنطقة من منطقة عسكرية وتواجد حرس الحدود إلا أن كثيرا من الأهالي وخاصة النساء اذا حل الليل يعيشون حالة من الخوف على أطفالهم وبخاصة الفتيات.

«فيه هنا شباب كتير دلوقت اتجهوا للشرب، برده أنا عندى أطفال بخاف ينزلوا تحت، بعد المغرب مبقدرش انزل أي بنت، وف أوقات كتير لو راحوا أي حتة ببقى معاهم»[21]. (إ.ا)

أما عن الشرطة فهي لا تتواجد كثيرا إلا إذا حدث بلاغ عن واقعه أو خلاف مع أحدهم، فيحكى (ا)

«فيه شرطة بس هى مش بتنزل كتير غير في خناقات، من المعتاد إنها تنزل لو حد مبلغ، حد عامل مشكلة. وبعدين هنا المشاكل قليلة خالص،فيه مشاكل بتطول ومشاكل بتقصر بس في الأخر كلنا هنا أهل واحنا واكلين مع بعضينا وتخلص الدنيا حتى لو فيه محاضر بيبقى فيه تنازل».[22]

20 مقابلة قام بها باحثو المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية أثناء الزيارة الميدانية فبراير 2016

21 مقابلة قام بها باحثو المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية أثناء الزيارة الميدانية مارس 2016

22 مقابلة قام بها باحثو المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية أثناء الزيارة الميدانية فبراير 2016

• الطاقة والكهرباء في المكس

تتواجد شبكات الكهرباء بشكل جيد في منطقة المكس إلا أن الأهالي مع ضيق العيش وقلة دخلهم بسبب ظروف مهنتهم يواجهون مشكلة زيادة أسعار فواتير الكهرباء، وبالرغم من أن المنطقة من المناطق البسيطة جدا التي لا تستخدم الكثير من الأجهزة المستهلكة لوحدات كهربائية عالية إلا أن العديد من السكان قد تصل فاتورة الكهرباء الخاصة بهم عن شهرين من 2500 جنيه إلى 4000 جنيه، وتقول (م.ج):

«الكهرباء جايالى 1700 جنيه في شهرين، ليه مش هندفعهم يجوا يقطعوها.»[23]

وبالرغم من أن المكس واحدة من المناطق الاقتصادية التي تعتبر مصدرا للدخل القومي عن طريق مهنة الصيد وما يتبعها من تصديرا أنواع معينة من الأسماك، إلا أن الدولة لا تنتبه لكم الأعباء والمشكلات التي يعاني منها صيادي المكس وتحملهم أعباءً إضافية ليصبحوا جزءا من المنظومةالتي تجمع ملايين المتضررين.

«بتوع الكهرباء والميه دول ناس ولا عندهم ذمة ولا عندهم ضمير، فيه في الدنيا شقة تدفع في الشهرين 4000 جنيه فيه كدة في الدنيا؟!»[24] –أحد سكان المكس المتضررين.

23 مقابلة قام بها باحثو المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية أثناء الزيارة الميدانية فبراير 2016

24 مقابلة قام بها باحثو المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية أثناء الزيارة الميدانية فبراير 2016

من التجاهل إلى التدمير: تلويث مياه المكس

وبالرغم من الحرمان الذي تعانيه المكس، إلا أن أهم مشاكل الأهالي تتلخص في التلوث، الذي لم يحاصر صحتهم فحسب إنما هدد قوت يومهم ومعيشتهم وقدرتهم على الاستمرار في نمط حياتهم كصيادين.

للمكس طبيعة خاصة فهي منطقة تقع على ساحل البحر مباشرة دون عوائق أو فواصل، لذا قام الصيادون بإنشاء عزبة خاصة بهم على ضفاف المجري المائي (خندق المكس أو خليج المكس) ولأن البيئة تعد عاملا من العوامل المهمة في تقرير أسلوب ونمط حياة الأشخاص، فرض العامل البيئي بالمكس على من يقطنها أن يعمل بالصيد أو بالمهن المساعدة له، وأصبح البحر مصدر رزقهم الأول والأساسي، وظلت مهنتهم مستقرة لعشرات السنين حتى امتلأت المكس بالتلوث البيئي الذي يمثل أحد المشكلات الهامة التي تواجه الإنسان بشكل عام وسكان المكس بشكل خاص، وأدى ذلك إلى انقراض الثروة السمكية وتلوث المياه وتدهور صحة الصيادين.

وينتج التلوث البيئي في المكس عن عدة مصادر مختلفة ومتداخلة مع بعضها البعض، فنجد أن التلوث البيئي في خليج المكس ينحصر ما بين:-

1. التلوث الناتج من مياه الصرف الصناعي.
2. التلوث الناتج من مياه الصرف الصحي.
3. التلوث الناتج من صرف مياه ري الأراضي الزراعية.

ولعل التلوث الناتج من الصرف الصناعي هو الأخطر والأهم توضيحة لما يكبده لأهالي المكس من خسائر يومية، فهو ينتج عن إلقاء المصانع لمخلفاتها غير المعالجة في المجاري المائية كالأنهار والبحار وهذه المخلفات تشمل المواد الكيميائية والتي يعتمد نوعها على طبيعة نشاط المصنع بالإضافة إلى إلقاء هذه المصانع بمخلفاتها من المياه الساخنة والتى ترفع من درجة حرارة المياه التي تلقي بها ونتيجة لذلك تتأثر الكائنات المائية كالأسماك وبعض النباتات المائية بهذه الملوثات شديدة الخطورة[25].

25 د.توفيق محمد قاسم،التلوث مشكلة اليوم والغد، وزارة الدولة لشئون البيئة، مكتبة الأسرة، 1999، صـ43

• صرف مصانع البترول وشركات البتروكيماويات في المكس

«أنا عايش هنا بقالي 70 سنة، في السبعينيات مكنش فيه غير إسكندرية للبترول وكانت شركة البترول الوحيدة في وادي القمر، بعد كدة من سنة 90 وانت طالع بدأت شركات الاسمنت والبترول تكتر لحد تقريبا في نهاية التسعينيات عملوا مجمع كامل لشركات البترول»[26].

بدأ بناء المصانع منذ أواخر الثمانينيات في وادي القمر المجاورة للمكس ثم امتدت حتي وصلت إلى المكس، حيث تم تأسيس مجمع شركات البترول والبتروكيماويات الذي يضم اكثر من 13 شركة أهمهم (إسكندرية الوطنية للتكرير والبترول، إسكندرية للبترول، أموك، أنريك، أسبيك، سيدبيك)، فتعتبر منطقة المكس واحدة من أهم المناطق الصناعية، حيث تضم العديد من المصانع الكبرى في الصناعات الكيماوية والبترولية والحديد والصلب ويضم الجزء الشرقي من خليج المكس ميناء الإسكندرية (الميناء الغربى) ويقع في الطرف الغربي من الخليج ميناء الدخيلة، وتصرف مصانع المكس مخلفاتها في خليج المكس مباشرة بدون معالجة مما أثر بالسلب على نوعية المياه وأصبحت تمثل بؤرة شديدة التلوث، ومن أهم المنشآت التي تصب صرفها في خليج المكس، شركة مصر للكيماويات وشركة إسكندرية للحديد والصلب وشركة إسكندرية للبترول، وشركة مصر للبترول والمنشآت البترولية الحديثة، وشركة النصر لدباغة الجلود، بالإضافة إلى 50 مدبغة أخرى متمركزة في منطقة واحدة في المكس وتقوم بصرف مخلفاتها السائلة بما تحمله من (كيماويات- معادن ثقيلة ومواد أخرى) بدون معالجة[27].

وبالرغم من أن المعايير والمواصفات المصرية للمخلفات السائلة عند تصريفها في البيئة المائية المنصوص عليها في القانون رقم 48 لسنة 1982[28] تشترط ألا تتجاوز مستويات الصرف عن 1 ملليجرام/لتر من الزنك و0.1 ملليجرام/لتر من النيكل و1.5ملليجرام/لتر من الحديد و0.1 ملليجرام/لتر من المنجنيز و15 ملليجرام/لتر من الزيوت والشحوم، إلا أن الخليج يستقبل يوميا حوالى 5000 ملليجرام/لتر من الزنك و5000 ملليجرام/لتر من النيكل و16000 ملليجرام/لتر من الحديد 3500 ملليجرام/لتر من المنجنيز و660.000 ملليجرام/لتر من الزيوت والشحوم معظمها من تصرفات شركة إسكندرية للبترول، كما يستقبل الخليج حوالى 1250 كجم يوميا من عنصر الكروم من صرف المدابغ[29].

وقد أظهرت نتائج الرصد البيئي للمياه الساحلية أن منطقة خليج المكس

26 مقابلة قام بها باحثون المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية أثناء الزيارة الميدانية فبراير 2016

27 تقرير خطة العمل البيئي لمحافظة الإسكندرية 2008، باب خطة الإدارة البيئية لخليج المكس، ص 44 http://goo.gl/fpbffb

28 قانون 48 لسنة 1982، نشر في الجريدة الرسمية، العدد 16 مكرر (أ)، في 19 أبريل 2015، ملحق رقم «1» https://goo.gl/0y9ZFP

29 قانون 48 لسنة 1982، نشر في الجريدة الرسمية، العدد 16 مكرر (أ)، في 19 أبريل 2015، ملحق رقم «1» https://goo.gl/0y9ZFP

من تقرير خطة العمل البيئي لمحافظة الإسكندرية 2008

شكل 3-1 مواقع المنشآت الكبرى التي تصب في خليج المكس

والميناء الغربي وميناء الدخيلة من أكثر المناطق الساحلية تلوثا[30] حيث أظهرت نتائج الرصد وجود تلوث بكتيري في المياه الساحلية لخليج المكس متمثل في وجود تركيزات عالية للبكتيريا القولونية مما يعني أنه ثمة خطورة من الاستحمام في شواطئ خليج المكس أو حتى استخدام مياهه، كما تم رصد وجود تركيزات عالية من أملاح النترات والنيتريت والفوسفور مما يؤدي إلى تسارع نمو النباتات المائيةالذي يخل بالتوازن الحيوي، إضافة إلى الكلوروفيل ونقص في الأكسجين الذائب خاصة بالقرب من قاع البحر ويعتقد أن سبب ذلك صرف محطة المكس والصرف الصناعي التي تصب في الخليج مما يؤثر على الثروة السمكية والسلسلة الغذائية، والجدير بالذكر أنه بالرغم من كل ذلك إلا

30 تقرير خطة العمل البيئي لمحافظة الإسكندرية 2008، باب خطة الإدارة البيئية لخليج المكس، ص44 http://goo.gl/fpbffb

أن الرصد البيئي الدوري للمياه الساحلية لا يرصد المعادن الثقيلة.

كما يستقبل خليج المكس يوميا حوالى 880 مليون ملليجرام/لتر من حمل الأكسجين الكيماوى المستهلك (COD)، وحوالى 250 مليون ملليجرام/لتر من الأكسجين الحيوي المستهلك (BOD)، وحوال 350 مليون ملليجرام/لتر من المواد العالقة (TSS)، فى حين أن المعايير والمواصفات للمخلفات السائلة المنصوص عليها في القانون رقم 48 لسنة 1982 تبين أنه لا يجب أن يتجاوز الأكسجين الكيماوي المستهلك (COD) عن 100 ملليجرام/لتر والأكسجين الحيوي المستهلك (BOD) عن 60 لتر ملليجرام/لتر والمواد العالقة (TSS) عن 60 ملليجرام/لتر[31].

ورغم وجود الكثير من التشريعات التي تعمل للحد من تلوث المسطحات المائي، يعد التلوث هو الكابوس المستمر الذي يهدد الثروة السمكية بالانقراض. وبالرغم من أن الدولة في هذه الحالة ليست هي أو أحد مؤسساتها الملوثة للبيئة، الا أن ذلك لا يعني أن لا توجد مسؤلية للدولة: فالدولة مسؤولة قانونا أن تحمي البيئة والموارد الطبيعية، وأن تضمن حماية حقوق المواطنين في كافة الأحوال، وأخيرا فإن مسؤلية الدولة لا تنتهي بإصدار القوانين واللوائح، الا أنها تمتد لمسؤلية أكثر أهمية، وهي تنفيذ وتطبيق، ومراقبة تطبيق تلك القوانين من قبل المواطنين، والمصانع والشركات وغيرهم، وهو ما لم تفعله الحكومة.

ففي الأساس شُرعت القوانين للحفاظ على أرواح وممتلكات المواطنين وحقوقهم، ولكن في المكس يوجد انتهاك صارخ لقوانين وسيادة الدولة من قبل المصانع المجاورة لمنازل المكس.. فهناك انتهاكات عديدة لكل القوانين الخاصة بالبيئة ووفقا للمادة 12 بقانون رقم 453 لسنة 1954 بشأن المحال التجارية والصناعية التي تنص على:

«في حالة وجود خطر داهم على الصحة العامة أو على الأمن العام نتيجة لإدارة محل من المحال التي تسري عليها أحكام هذا القانون يجوز لمدير عام إدارة الرخص بناء على اقتراح فرع الإدارة الذي يقع في دائرته المحل إصدار قرار مسبب بإيقاف إدارة المحل كليا أو جزئيا ويكون هذا القرار واجب النفاذ بالطريق الإداري».[32]

وبحسب قانون رقم 48 لسنة 1982 وتعديلات اللائحة التنفيذية لقانون البيئة لسنة 2011 بشأن حماية نهر النيل والمجاري المائية من التلوث

«لا يسمح بالصرف في مناطق صيد الاسماك أو مناطق الاستحمام أو المحميات الطبيعية بما يحافظ على القيمة الاقتصادية والجمالية للمنطقة».[33]

كما أكد قانون البيئة على عدم السماح للمصانع بإلقاء مخلفاتها في المادة 69 بأنه«يحظر على جميع المنشآت بما في ذلك المحال العامة والمنشآت التجارية والصناعة والسياحية والخدمية تصريف أو إلقاء أية مواد أو نفايات أو

31 تقرير خطة العمل البيئي لمحافظة الإسكندرية 2008، باب خطة الإدارة البيئية لخليج المكس، ص 44 http://goo.gl/fpbf

32 قانون 453 لسنة 1954 بشأن المحال التجارية والصناعية، http://goo.gl/14vGES

33 السيد فؤاد، التعديلات الكاملة لمجلس الوزراء على اللائحة التنفيذية لقانون البيئة'، 20 نوفمبر 2011، جريدة المال http://goo.gl/m8PDEu

سوائل غير معالجة من شأنها إحداث تلوث في الشواطئ المصرية أو المياه المتاخمة لها سواء تم ذلك بطرقة إرادية أو غير إرادية مباشرة أو غير مباشرة ويعتبر كل يوم من استمرار التصريف المحظور مخالفة منفصلة».[34]

فنجد أنه لا يوجد أي تنفيذ للوائح والقوانين المنصوص عليها، ويبين ذلك مدى تحكم شركات ومصانع البترول في حياة أشخاص آخرين والتعدي عليها وعلى القانون الذي هو هدفه في النهاية تحقيق المصلحة للجميع دون رقابة من الدولة.

«يعنى الأول كان فيه خير لأن الصرف كان بينزل صافي، دلوقت الطحالب بتموت على الجانبين، البحرية اللي المفروض يبقى لونها أخضر لونها أسود، يعنى الصرف ده أولا أعدم الثروة السمكية اللي موجودة في المكس وده أثر على كل حاجة.. أثر على الصيادين والتاجر اللي بياخد السمك من الصياد، وأثر على البياع اللى بياخد السمك من التاجر وبيأثر على الناس اللى بتأكل دي حاجة. تاني حاجة بدأت تظهر بعض الأمراض الجلدية عند الناس زى التينية وفى أمراض في التنفس بسبب رائحة المية والمواد اللي بتنزل في الميه دي فالناس بتمرض».[35] (أ)

«ما هو بعوادم البترول لما المصانع اشتغلت وبتصرف صرفها الصناعي من مية نار وإيثلين وكلور وكل مواد البترول في البحر ساعتها السمك بيشم بترول وعوادم يروح السمك ميت وهو لسه زريعة، وسنة ورا سنة السمك يموت ويقل في البحر لحد مش هتلاقي حاجة أساسا «(م.ع)[36]

وقد طالب العديد من الأهالي المصانع بتحويل صرف مخلفاتها إلى أماكن أخرى بعيدة عن مجرى مياه الخندق أو إغلاق المصانع من الأساس ونقلها إلى مناطق أخرى خارج الكتل السكنية.

«المصانع دي هي اللي جت علينا مش احنا اللي جينا عليها، يا يتغير مجرى الصرف بتاعها يا تمشي من هنا وتروح برج العرب ولا العامرية في الصحرا».[37]

فتغيرت البيئة التي كان يراها مواطنو المكس وبالتحديد صيادو المكس جنة لهم للأسوأ، فقد تأثر مصدر رزقهم الأول بسبب إلقاء الصرف الصناعي الخاص بتلك المصانع في مياه المجرى المائي (الخندق) وتحولت تلك البيئة إلى بيئة شديدة التلوث لا ينمو على جانبيها أي أخضر، ومياهها تفوح منها رائحة كريهة، ولم يعد هناك وجود للأسماك بها، بالإضافة إلى الأضرار الصحية التي يتعرض لها مواطني المكس بسبب استنشاقهم لغاز الكبريت والكيماويات.

34 قانون 48 لسنة 1982، نشر في الجريدة الرسمية، العدد 16 مكرر (أ)، في 19 أبريل 2015، ملحق رقم «1» https://goo.gl/0y9ZFP

35 مقابلة قام بها باحثو المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية أثناء الزيارة الميدانية، فبراير 2016

36 مقابلة قام بها باحثو المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية أثناء الزيارة الميدانية، مارس 2016

37 مقابلة قام بها باحثو المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية أثناء الزيارة الميدانية، مارس 2016

من تقرير خطة العمل البيئي لمحافظة الإسكندرية 2008

جدول 3-1 أهم التصرفات والملوثات التي تصب في خليج المكس

اسم المنشأة	نوع الصرف	كمية الصرف م^3/يوم	كمية الملوث COD طن/يوم	كمية الملوث BOD طن/يوم	كمية الملوث TSS طن/يوم	كمية المعادن الثقيلة كجم/يوم	كمية الملوث بالزيوت والشحوم طن/يوم
شركة الإسكندرية للبترول	صحي/صناعي مختلط معالج	120000	3.6	4.5	5.4	Al: 12 Fe: 10 Zn: 5 Ni:5 Mn: 3.5	0.66
شركة الإسكندرية لكربونات الصوديوم	صحي/صناعي	9000	0.9	0.2	50.5		
شركة مصر للكيماويات	صحي/صناعي	3000	0.5	0.2	0.4		
المدابغ بعدد (51)	صناعي	3150	26	9	37	Cr: 1250	
الوطنية للحديد والصلب	صحي/صناعي	6000	0.3	0.1	0.1	Fe:6	
مصرف امتداد العمود (صرف بحيرة مريوط علي خليج المكس)	صحي/صناعي /زراعي	11000000	850.5	234.5	252		
إجمالي		**11141150**	**881.8**	**248.5**	**345.4**	**Al: 12 Fe: 16 Zn: 5 Ni:5 Mn:3.5 Cr: 1250**	**0.66**

• مخاطر حرائق مصانع البترول والبتروكيماويات:

بالإضافة إلى خطورة تلك المصانع حال حدوث حريق بداخلها مثلما حدث في سنوات 2003 و2004 ثم عام 2006، علاوة على حريق حدث بأحد خطوط الأنابيب المجاورة للمنطقة في عام 2009 وأخيرا حريق شركة إسكندرية للبترول عام 2010 والذي يعد أكبر حريق من حيث نسبة الخسائر المادية بالشركة والتي قدرت بأكثر من مليار جنيه بينما الخسائر المادية التي تكبدها الأهالي وهي تصدع جدران المنازل نتيجة الانفجار بجانب الخسائر البشرية، فقد أصيب العشرات من عمال الشركة بجروح، وأصيب جميع أهالي المكس والمناطق المجاورة بالذعر ومحاولة تركهم لمنازلهم سريعا في ساعات متأخرة من الليل خوفا من أن تلتهم النيران منازلهم.[38]

ورغم أن هناك ظهير صحراوي شاسع لمحافظة الإسكندرية وبه العديد من المناطق التي تصلح لقيام مناطق صناعية كالموجودة في برج العرب إلا أن السياسات المتخبطة للدولة وعدم وجود خطة استراتيجية للحفاظ على منطقة هامه كالمكس، والدورالذي تلعبه في الاقتصاد المصري والأمن الغذائى المجتمعى، جعل الدولة تسمح بانشاء مجمع لشركات البترول والبتروكيماويات،الذي أدى بدوره إلى غضب أهالي المكس بسبب الأثار السلبية التي نتجت عن وجود تلك المصانع بالمنطقة وبالتالى تأثيرها على مهنة الصيد والثروة السمكية مما أثر على مصدر رزقهم بالسلب، وهذا بدوره قد ضيق الحال وقلل من قوت يومهم وهو المصدر الوحيد للعيش مما جعل أهالى المنطقة في 2013 يطالبون بتعين أبنائهم في هذه الشركات كنوع من أنواع تعويض الخسارة، وحتى يتمكن الأهالي من الاستمرار في الحياة في المنطقة، ولكن الشركات قامت بتعيين من لهم صلة قرابة بقيادات هذه المصانع بجانب الاستعانة بالعمالة الأجنبية، فظلت أزمة المكس وأهلها مع البطالة في التزايد خصوصا مع تدهور وضع المياه بسبب التلوث، مع رفض المصانع تعويض الأهالي بشكل عيني، كتعيين أبنائهم.

«قدمنا مقترح إن المصانع لو أخدت نسبة 10% من العمالة الثانوية من كل منطقة محيطة بالمصانع أو لو كل شركة بتعين كل سنة 10 أفراد من كل منطقة، في 4 أو 5 سنين مش هتلاقى شاب عاطل في المناطق دي، بس ولا حياة لمن ينادي ولا حد بيرد عليك» [39]

بالرغم من أن التلوث الناتج عن المخلفات الصناعية هو الأكبر والأكثر خطورة، الا أن تلوث المياه الناتج عن الصرف الصحي، ومياه الري لا يجب إغفاله.

ينتج تلوث مياه الصرف الصحى من احتوائها على كميات كبيرة من المنظفات الصناعية نتيجة استخدامها في أغراض التنظيف المختلفة إضافة إلى احتوائها

38 صفوت صلاح،»أهالي المكس بعد حريق شركة إسكندرية للبترول: المنطقة محاطة بحزام ناسف» 16 أكتوبر 2010، الشروق الجديد. http://goo.gl/zTQOf1

39 مقابلة قام بها باحثو المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية أثناء الزيارة الميدانية، مارس 2016

على أنواع كثيرة من البكتيريا والفيروسات والتي تسبب الكثير من الأمراض كالتيفود والتهاب الكبد الوبائي حيث تحتوي على كمية كبيرة من المواد العضوية وأعداد هائلة من الكائنات الحية الدقيقة الهوائية واللاهوائية. وعند وصولها إلى المياه السطحية، تعمل الكائنات الدقيقة الهوائية على استهلاك الأكسجين لتحليل المواد العضوية مسببة نقصا في الأكسجين مما يؤدي إلى اختناق الكائنات الحية كالأسماك وغيرها التي تعيش في البحر وموتها وعند موتها تبدأ البكيتيريا أو الكائنات الدقيقة اللاهوائية بتحليلها محدثة تعفن وفساد42 مما يؤثر على الهرم البيئي من إنسان لنبات لحيوان[40] فيستقبل خليج المكس حوالى 50.000 متر مكعب يوميا من الصرف الصحى المعالج معالجة ثانوية من محطة الهانوفيل للصرف الصحى، وذلك بالأضافة إلى الصرف الصحي لأهالي منطقة المكس سواء شارع طلمبات المكس أو عزبة الصيادين.

أما التلوث الناتج عن صرف مياه الرى والأراضى الزراعية فينتج عن استخدام المخصبات الزراعية والمبيدات الحشرية والعشبية بأنواعها المختلفة فتأتي مياه ري الأراضى الزراعية من بحيرة مريوط وترفعها طلمبات المكس وتصبها في خليج المكس بما تحمله من ملوثات ومبيدات سامة، حيث أن خليج المكس يستقبل يوميا أكثر من 11 مليون متر مكعب من تصرفات مياه صرف الري الزراعي، وأكثر من 98% منه مصدره محطة طلمبات المكس التي ترفع يوميا حوالى 11 مليون متر مكعب (مابين 11 و12 مليون متر مكعب حسب ظروف التشغيل) من مياه بحيرة مريوط والتي تستقبل تصرفات الصرف الصحي والزراعي والصناعي.[41]

وقد أدى التوسع في استخدام المبيدات بصورة مكثفة في الأغراض الزراعية والصحية إلى تلوث المسطحات المائية بالمبيدات العضوية أما مباشرة عن طريق إلقائها في المياه أو بطريق غير مباشر مع مياه الصرف الزراعي ويأتى الضرر البيئي لهذه المبيدات من أن أغلبها مركبات حلقية بطيئة التحلل وتحتوي على عناصر ثقيلة ذات درجة سمية عالية كما أن نواتج تكسرها يزيد من تركيز وتراكم كميات من الكلور والفوسفور والنترات عن الحد المسموح به في البيئة الزراعية ومنها الحيوان والإنسان[42].

كل ذلك وأكثر قد أثر بشكل مباشر على حياة الصيادين داخل المكس سواء عن طريق إعدام الثروة السمكية بسبب تصرفات شركات البترول والمواد البترولية أو صرف مياه الري التي تحوي العديد من المبيدات الضارة داخل مياه خليج المكس أو عن طريق تعرض الأهالي للمخاطر الصحية الشديدة بسبب عملهم كصيادلين في مياه محاطه بالكثير من المبيدات ورواسب المواد البترولية والتي تؤدي لظهور العديد من الأمرض الجلدية والصدرية.

40 تقرير خطة العمل البئيى لمحافظة الإسكندرية 2008، باب خطة الإدارة البيئية لخليج المكس، ص 43 http://goo.gl/fpbffb

41 تقرير خطة العمل البيئي لمحافظة الإسكندرية 2008 باب خطة الإدارة البيئية لخليج المكس، ص44 http://goo.gl/fpbffb

42 علي عبد الرحمن علي، آثار تلوث المياه العذبة على صحة الإنسان، الاتحاد العربى للتنمية المستدامة والبيئة http://goo.gl/2gIQZZ

القضاء على الصيد.. قضاء على المكس

انقراض مهنة الصيد.. وعلى الرغم من أن مهنة الصيد واحدة من المهن التي تؤمن قسما كبيرا من المواد الغذائية، وتعتبر الأسماك ثانى أكبر مورد غذائي بعد اللحوم، وبرغم من أن مصر واحدة من الدول التي تمتلك العديد من الموارد السمكية الطبيعية المتنوعة والممتدة من شمال البلاد إلى جنوبها، ومن شرقها إلى غربها، والمتمثلة في البحرين المتوسط والأحمر، ونهر النيل، والبحيرات الشمالية والداخلية إلا أن هذه البيئة المائية التي تنمو فيها الأسماك، تواجه العديد من المشكلات البيئية والإداريةالتي تحول دون تنمية الثروة السمكية كأحد الموارد الاقتصادية الهامة في مصر، مما يعرض واحدة من المهن الهامة كمهنة الصيد للانقراض.

واحدة من المشكلات التي لطالما عانى منها العاملون في قطاع الصيد أو مجال الثروة السمكية هي تعدد الهيئات الإدارية المنوط بها الاهتمام بتنمية الثروة السمكية وتنفيذ الاختصاصات التي من دورها التسهيل على الصيادين أو العاملين في مجال الصيد للحصول على جو ملائم وبيئة جيدة سواء للعمل أو للحياة بشكل عام نظرا لما تمثله الثروة السمكية من أهمية كبرى داخل الدولة باعتبارها المصدر الثانى الأساسي للحوم للمستهلكين.

ففي عام 1960 صدر القرار الجمهورى رقم (7) [43] بتحديد كل من اختصاصات وزارة الحربية (مصلحة السواحل والمصايد وحرس الجمارك) ووزارة الزراعة لإدارة الأحياء المائية وكانت اختصاصات وزارة الحربية:

-استصدار قوانين وقرارات الصيد.

-تنظيم الإشراف على الجمعيات التعاونية للصيد.

-صرف تراخيص الصيد وتحصيل الرسوم والغرامات.

وبالنسبة لوزارة الزراعة كانت الاختصاصات:

-الكشف عن مناطق صيد جديدة واستنباط أحسن طرق الصيد.

-إنشاء المزارع السمكية ومد البحيرات بزريعة السمك.

وفي عام 1961 صد القرار الجمهورى رقم 1323 بإنشاء المؤسسة المصرية العامة للثروة المائية، [44] ثم أتبعه في عام 1962 القرار الجمهورى رقم 2373 بنقل الإدارة العامة للأحياء المائية من وزارة الزراعة إلى وزارة البحث العلمي ونقل بعض المشروعات من وزارة الحربية إلى المؤسسة العامة للثروة المائية، ونقل باقي المشروعات من وزارة الحربية إلى وزارة البحث العلمي.[45]

وصدر في عام 1964 القرار الجمهورى رقم 1933 بتفويض السيد المشير نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة بسلطات رئيس الجمهورية فيما يتعلق بشئون الثروة السمكية ولمدة 6 أشهر[46].

وعام 1967 ونظرا لظروف الحرب تم إصار القرار رقم 788 بنقل الاختصاصات من

43 قرار رئيس الجمهورية رقم 7 لسنة 1960 بتاريخ 27 يناير 1960.»بشأن تحديد اختصاصات وزارتي الحربية والزراعة في شئون الثروة المائية http://goo.gl/EWqLHw

44 قرار رئيس الجمهورية رقم 1323 لسنة 1961 بتاريخ 19 سبتمبر 1961بشأن إنشاء المؤسسة العامة للثروة المائية http://goo.gl/gfa2bB

45 قرار رئيس الجمهورية رقم 2373 لسنة 1962 بتاريخ 14 أغسطس 1962بشأن إدخال بعض التعديلات على قرارات رئيس الجمهورية المتعلقة بشئون الثروة المائية»http://goo.gl/V63jqY

46 قرار رئيس الجمهورية رقم 1933 لسنة 1964 بتاريخ 23 / 6 / 1964»بشأن تبعية المؤسسة العامة للثروة المائية للقوات المسلحة»http://goo.gl/uQ3sg6

وزير الحربية إلى وزير التموين والتجارة الداخلية[47].
وفى عام 1974 صدر القرار رقم 131 بنقل الاختصاصات المتعلقة بأعمال الصيد من وزارة التموين إلى وزير الزراعة واستطلاح الأراضى.[48]
وفى عام 1976 صدر قرار رئيس الجمهورية رقم 641 بتولي وزارة الزراعة اختصاصات المؤسسة المصرية العامة للثروة المائية ويكون وزير الزراعة هو المختص[49].
ثم صدر القرار الجمهورى رقم 190 في عام 1983 بإنشاء الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية ويكون لها الشخصية الاعتبارية ويكون مقرها مدينة القاهرة وتتبع وزير الدولة للزراعة والأمن الغذائي وهى المسئولة حتى الأن عن الثروة السمكية في مصر[50].
مما سبق يتضح لنا أنه من عام 1960 وحتى عام 1982 كان يعمل في مجال الثروة المائية كل من الجهات الأتية:

1. وكالة وزارة الزراعة للثرة المائية.
2. شرطة المسطحات المائية.
3. قوات حرس الحدود.
4. معهد علوم البحار.
5. جهاز تنمية بحيرة ناصر.
6. إدارة التفتيش البحري.

نستنتج من كل هذا أن الدولة المصرية على مر الزمان تعاني من عدم وجود خطة مستدامة تعمل على تحقيق الانسجام بين تحقيق الأهداف التنموية من جهة وحماية البيئة واستدامتها من جهة أخرى داخل الدولة ولا سيما في مجال كالصيد والثروة السمكية، وأن عشوائية القرارت وعدم وجود رؤية واضحة للأهداف المستقبلية وتعدد الجهات الإدارية المسئولة عن ملفات حيوية داخل الدولة قد ساهم بالفعل في سرعة وتيرة انقراض واحدة من أهم مصادر الدخل القومى لمصر كمجال الصيد.

« ملناش شغلانة غيرها.. ملناش مصدر رزق خالص غيرها «(ا.ا)[51].

القضاء على الصيد.. قضاء على المكس.. بيوت صغيرة ملونة الجدران تتناثر على ضفتي مجرى ترعة الخندق الممتدة من بحيرة مريوط الى البحر الأبيض المتوسط، ترابط أمامها قوارب خشبية وزوارق، حياة بسيطة يمارسها صيادو المكس.. وبالرغم من أن منطقة المكس واحدة من آخر مناطق الصيد في محافظة الإسكندرية، وهى تمثل أحد مجتمعات الصيادين التي شارفت على

47 جلال الدين الطيب.الجغرافية والبيئةوالتنمية الاسس والمهام،صنعاء،1994م

48 قانون رقم 131 لسنة 1974 بتاريخ 3 / 10 / 1974»بشأن نقل بعض اختصاصات وسلطات وزير التموين والتجارة الداخلية» http://goo.gl/1iTTPR

49 قرار رئيس الجمهورية رقم 641 لسنة 1976 بتاريخ 12 / 8 / 1976»بشأن تقرير بعض الاختصاصات لوزارة الزراعة» http://goo.gl/hVh5DI

50 قرار رقم (190) لسنة 1983 بإنشاء الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية http://goo.gl/CtL0QB

51 مقابلة قام بها باحثو المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية أثناء الزيارة الميدانية، فبراير 2016

الانقراض، وأنها كانت واحدة من المناطق المشهورة بالأطنان التي تخرجها كل عام من الأسماك وبخاصة سمك السردين ففي عام 2014 وصل الإنتاج السمكي بمنطقة المكس إلى 6.966 طنا[52] أي أن المكس تعتبر واحدة من المناطق التي تمثل دخلا اقتصاديا وموردا غذائيا لا غنى عنه في مصر إلا أن مشاكل مهنة الصيد في منطقة المكس لا تعد ولا تحصى، فتعتبر منطقة المكس نموذج مصغرة لمجتمع من فئة الصيادين الذين يعانون من التهميش وتجاهل الدولة لحقهم في الاستمرار، وتنمية قطاعهم بل مجرد الحفاظ على مهنة الصيد من الانقراض.

جدول الانتاج السمكي

جدول ٦ : الإنتاج السمكى بمناطق الصيد بالمياه البحرية والبحيرات والمياه العذبة طبقا للشهور عام ٢٠١٤

بالطن

المحافظات / الشهور	مناطق الصيد	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	الجملة
الإجمالى العام (١)		٢٨٢٧١	٢٥٥٨١	٢٧٧٧٥	٢٦٩١٦	٢٦٦٩٢	٢٥٩٨٤	٢٥٩٤٣	٢٧٥٤٢	٣٤١٦٢	٣٣٥٥١	٣٢٤٢٣	٢٩٩١٢	٣٤٤٧٥١
	المياه البحرية													
	البحر المتوسط													
الأسكندرية	الأسكندرية والمكس	٥١٤	٤٧٣	٦٨٩	٨٧٣	٧٥٩	٥٠٨	٣٤١	٤٥٠	٦٣٣	٣٩٦	٧٠٤	٦٢٦	٦٩٦٦
	أبو قير	١٠٦	٨٨	٧٧	٨٠	٦٤	٧٧	٧٦	٧٧	٦٥	٦١	٥١	٤٦	٨٦٨

«المكان ده اقتصادي طول عمره، ده أمن غذائي واقتصادي للبلد والله ومحدش فاهم حاجة، طول عمر الناس الغلابة بتيجى تاكل من عندنا هنا وبتأخد من عندنا هنا بجنيه وبـ2 جنيه والناس اللى كانت تجيلى غلبانة اقولها خدي وروحي».[53]

تعتبر مهنة الصيد في المكس واحدة من أكبر المهن الجامعة لمهن آخرى مساعدة لها، مما يساعد على توسيع رقعة العاملين بها، وبالرغم من كل ذلك إلا أن مشاكل مهنة الصيد في المكس تدور في حلقة مفرغة حول بعضها البعض وتسلم كل منهما الأخرى، فما بين تلوث يصيب المياه ويقضي على الثروة السمكية بسبب صرف المصانع وشركات البترول، وما بين إهمال في الرعاية الصحية للصياد وعدم وجود تأمين له ولذويه، وما بين العمر الذي يذهب أدراج الرياح ثم يأتى المعاش غير منصف أو عادل بعد أن يكون قد استهلك الصياد عمره وصحته في ممارسة واحدة من المهن الشاقة، وما بين رزق لا يأتى ورزق يتأخر تصبح مهنة الصيد وصيادي المكس عرضة للانقراض يوما بعد يوم.

52 النشرة الثانوية لإحصاء الانتاج السمكي لعام 2014، الباب الثاني، صفحة 23 http://goo.gl/2yYnRd

53 مقابلة قام بها باحثو المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية أثناء الزيارة الميدانية، فبراير 2016

• تراخيص الصيد: أزمة أم سياسة حكومية؟

ولكن من المهم الوقوف على طبيعة أزمة الصيد، فهي ليست نتيجة لإهمال الحكومة أو تهميشها للصيادين، ولمن يمتهنون حرف الصيد في مصر فقط، ولكن ما توضحه لنا أزمة تراخيص الصيد في منطقة المكس يدل على سياسة منهجية للدولة للقضاء على مجتمعات الصيادين.

« احنا منعرفش إنه فيه قرار بوقف الرخص بنروح بيقولك مفيش هما بيعملوا زى موضوع العربيات، استكفينا».[54]

يعانى صيادو المكس من أزمة كبيرة وهى أزمة وقف تراخيص الصيد، فلكل صياد رخصتين، رخصة شخصية (كارنيه شخصى) ورخصة لمركب الصيد، ومنذ 20 عاما ويعانى صيادو المكس من وقف تجديد رخص مراكب الصيد لهم، فهناك نوعان من رخص الصيد، رخص الصيد ورخص نزهة، فرخص الصيد هي الرخصة الأساسية المصرح بإصدارها لمزاولة مهنة الصيد، وهي التي تسمح لحاملها بالصيد دون التقيد بمواعيد معينة داخل البحر على عكس رخصة النزهة التي تمثل رخصة خاصة بنقل الأفراد في نزهة خلوية على المركب، ويتحكم كشك الصيد في مواعيدها، ومن ثم يستخدم صيادو المكس رخصة النزهة في عمليات الصيد وهو أمر مخالف للقانون ولكن يضطر الصياد للمخالفة وذلك لعدم مساعدة الدولة له من أجل جلب رزقه.

وبالرغم من أن مصر واحدة من الدول الموقعة على العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والذي ينص في بابه الثالث الخاص بالحق في العمل المادة (6) على أن:

«تعترف الدول الأطراف في هذا العهد بالحق في العمل، الذي يشمل ما لكل شخص من حق في أن تتاح له إمكانية كسب رزقه بعمل يختاره أو يقبله بحرية، وتقوم باتخاذ تدابير مناسبة لصون هذا الحق، ويجب أن تشمل التدابير التي تتخذها كل من الدول الأطراف في هذا العهد لتأمين الممارسة الكاملة لهذا الحق توفير برامج التوجيه والتدريب التقنيين والمهنيين، والأخذ في هذا المجال بسياسات وتقنيات من شأنها تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية مطردة وعمالة كاملة ومنتجة في ظل شروط تضمن للفرد الحريات السياسية والاقتصادية الأساسية»[55].

إلا أن عدم وجود تراخيص الصيد، وتعسف الدولة في إصدارها جعل الصيادين عرضة لتحكم كشك مراقبة حرس الحدود في دخول البحر والخروج منه بالإضافة إلى زيادة عدد مناورات حرس الحدود داخل البحر مما أدى إلى منع الصيادين من مزاولة مهنتهم لأيام وقد تصل إلى أسبوع كامل، هذا بخلاف النوات التي تحدث باستمرار داخل المنطقة مما يعيق حركة خروج مراكب الصيد وبذلك لا

54 مقابلة قام بها باحثو المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية أثناء الزيارة الميدانية، فبراير 2016

55 المادة الخاصة بالحق في العمل من العهد الدولى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الباب الثاث، مادة 6 https://goo.gl/mufgfs

تقوم الدولة بدورها في تنمية وازدهار واحدة من أهم المهن بها وهى مهنة الصيد ولكنها تدفعها بشكل مباشر إلى الانقراض فلقد صدر قرار 283 لسنة 2016 بمنع صيد وتجميع الزريعة من ساحل البحر المتوسط وحتى بداية الموسم الجديد[56] دون مراعاة لحياة الصياد أو للأوضاع المعيشية الخاصة به وبعملهم الذي يعتمد في الأساس على البحر فيقول (س)

«دلوقت بقى في منع ننزل البحر كتير عشان المناورات والكلام ده، يعني إمبارح وأول إمبارح كان ممنوع النزول وقبلها كان في نوة وكله على حساب الصياد، وكل الصيادين عايشين اليوم بيومه جبت النهاردة هتاكل مجبتش مش هتاكل».[57]

وبالرغم من أن الدولة هى من ترفض إصدار رخص صيد لمراكب الصيادين وتسمح فقط بإصدار رخص النزهة غير المعترف بها كرخص صيد للمراكب، أدى ذلك لعدم اعتراف الدولة بما يقرب من حوالي 15 ألف صياد داخل منطقة المكس لعدم امتلاكهم رخص صيد للمراكب التي ترفض الدولة أن تصدرها. وبالرغم من أن الصيادين هم المسئولين بشكل مباشر عن إدخال أموال طائلة للدولة المصرية عن طريق الثروة السمكية إلا الدولة لم تقم بدورها في حمايتهم وتوفير بيئة مناسبة للعمل لهم بل تركتهم عرضة للأهمال وللنظام البيروقراطي الذي يعمل في اتجاه واحد نحو القضاء على مصدر من أهم مصادر الدخل القومي والأمن الغذائي للدولة المصرية، والقضاء على مجتمع من الصيادين استمر على مدار مئات السنين، رغم سوء الأحوال الاقتصادية ومشاكل قطاع الصيد الهيكلية من عدم ضمان الأمان الوظيفي، وعدم وجود تأمينات اجتماعية أو صحية أو غيرها من ضمانات النجاة من أزمات العجز والحوادث، بل وتلوث المياه ونقص الموارد السمكية.

56 قرار رقم (283) لسنة 2016 بمنع صيد الزريعة بالبحر المتوسط http://goo.gl/i1XFfU

57 مقابلة قام بها باحثو المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية أثناء الزيارة الميدانية، فبراير 2016

التهجير القسري: لا مكان بالمكس لأهالي المكس

«انا باني لابني شقة هنا في العزبة متجوز فيها وعنده عيلين خلاص بقي لينا تاريخ من جدودنا وعيالنا، دا انت لما بتطلع حتة جديدة من تحت الأرض من 50 سنة يقولك آثار، احنا قاعدين يجي حوالي 150 سنة هنا وكلنا مولودين في العزبة هنا وقاعدين جنب شغلنا اللي في المية مش عاوزين نتحرك من هنا». (أ.ح) [58]

الحيازة.. منذ صدور اول تعداد منشور لسكان مصر عام 1884 تبين ان المكس بأكملها كان يسكنها 417 مواطنا[59] ومع أول تعداد للمباني سنة 1976 كانت المكس تضم ألف و118 منزلا[60]، بينما في أخر تعداد سكاني تم إجراءه في عام 2006 كان تعداد سكان المكس قد بلغ 30 ألف و51 نسمة [61]وتضم المكس أيضا في اخر تعداد للمباني عام2006 ما يقرب من ألف و374 منزلا.[62] ودائما ما كانت تتسم منازل المكس بالطابع الشعبي فتقع المنازل على جانبيى ضفاف المجري المائي الذي يسمونه الأهالي (الخندق) فهي متلاصقة تأخذ نسق معماريا بدائيا على شكل المدرج حيث ترى كل المنازل مياه البحر دون فواصل بالإضافة إلى أن الصيادين يعتبرون مساكنهم بوضعها الحالي مساكن نموذجية لهم ولأسلوب ونمط معيشتهم، وتعتبر أرض المكس تابعة لهيئة الثروة السمكية فمعظم مساكنهم وتحديدا الموجودة بشارع طلمبات المكس وعزبة الصيادين تعود ملكيتها لهيئة الثروة السمكية ويلتزم الأهالي بدفع قيمة إيجارية كل عام للهيئة لا تتعدى في أي حال من الأحوال 60 جنيها في السنة وفق مساحة كل منزل، وتخضع منازل الأهالي في الطلمبات أو العزبة لقانون الضريبة العقارية.

وكما ذكرنا سابقا أن للمكس خلفية تاريخية حيث بدأت الحياة فيها منذ عام 1818م، توارث سكانها كل معالم الحياة جيل بعد جيل، تلك المعالم التي جعلت من الصيد مهنتهم الأساسية والتي لا بديل لها لكسب رزقهم والقدرة على تلبية الاحتياجات اليومية، وحتى الآن لم توفر الدولة حيازة آمنة لسكان المكس، مما يجعلهم عرضة للتهجير القسري والإخلاء، لتنضم المكس إلى قائمة المناطق المهددة بسبب غياب قوانين تحمي كيانها الاجتماعي والثقافي والاقتصادي، علما بأن مصر من الدول الموقعة على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عام 1967 ودخلت حيز التنفيذ في أبريل 1982 [63] فإن الحق في المسكن الملائم لم يظهر في أيا من الدساتير المصرية حتى إن ظهر في أول دستور بعد ثورة 25 يناير وهو دستور 2012

58 مقابلة قام بها باحثو المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية أثناء الزيارة الميدانية، مارس 2016

59 انظر المرفقات «مرفق سابق» رقم (2) محمد رمزى،» القاموس الجغرافى للبلاد المصرية من القدماء المصريين إلى 1945،عدد المنازل في المكس لعام 1882.

60 الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء، التعداد العام للمبانى النتائج التفصيلة محافظة الإسكندرية 1976، ص 3 http://goo.gl/jfWbu1

61 « الجهاز المركزى للتعبئة والأحصاء، تعداد سكان الإسكندرية 2006 «محافظة الإسكندرية 2006، ص10 http://goo.gl/IMfRVT

62 الجهاز المركزى للتعبئة والأحصاء النتائج النهائية لتعداد المبانى 2006 محافظة الإسكندرية، ص 10 http://goo.gl/CG0bMn

63 العهدالدولى الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية http://goo.gl/PbMyRf

للمرة الاولي في المادة (68) والتي تنص على ما يلي:
"المسكن الملائم والماء النظيف والغذاء الصحي حقوق مكفولة. وتتبنى الدولة خطة وطنية للإسكان تقوم على العدالة الاجتماعية، وتشجيع المبادرات الذاتية والتعاونيات الإسكانية وتنظيم استخدام أراضي الدولة لأغراض العمران بما يحقق الصالح العام ويحافظ على حقوق الأجيال». [64]
وعلي الرغم من إيجابية وجود مادة بالدستور تكفل الحق في المسكن الملائم إلا أنها بدت مادة مطاطة لا تحدد مسئولية الدولة تجاه مواطنيها ولا تعرف ما هي مواصفات المسكن الملائم وكيف يكون، كما تجاهلت العديد من الشروط اللازمة ليصبح المسكن ملائما ويكفل حياة آمنة، أهمها توافر الحيازة الآمنة، فلا بد وأن تلتزم الدولة بتقنين أوضاع سكان العمران غير الرسمي دون اللجوء إلى سياسات الإخلاء والتهجير التي اثبتت فشلها في الأونة الأخيرة.
التهجير.. لم يصل حتى وقت كتابة هذا التقرير لأهالي المكس أي منشور رسمي من أية جهة حكومية بخصوص موقع ومواصفات وملكية السكن البديل، ولكن المؤكد أنه بداية من مايو 2011 تم توقيع اتفاقية تعاون بين صندوق تطوير المناطق العشوائية[65] ومحافظة الإسكندرية لتطوير منطقة طلمبات المكس بإجمالي تمويل من صندوق التطوير بقيمة 65 مليون جنيه تكلفة المشروع.[66]و قد وافق محافظ الإسكندرية الأسبق محمد عطا عباس في سبتمبر 2012 على ضم جزء من حديقة المكس إلى المسطح المجاور للحديقة ومساحته 1500م2 لبناء مساكن لأهالي الخندق،[67]و في فترة تولي اللواء طارق المهدي منصب المحافظ تم تمويل الدفعة الأولى من الصندوق للمحافظة بقيمة 3 مليون و99 ألف جنيه. [68] بموجب القرار رقم 73 لسنة 2015 من محافظ الإسكندرية الأسبق باعتماد مشروع تعديل مقترح تخطيطي بمسطح 4859 م2 تقريبا [69]وأن يكون ذلك المشروع تحت اسم (منطقة طلمبات المكس) مجتمعا جديدا لأهالي عزبة الصيادين وشارع طلمبات المكس الذي يتكون من 8 عمارات تضم 160 وحدة سكانية و14 محلا ولم يتم بنائهم بالكامل حتى الآن، وقد قامت المحافظة بإسناد أعمال الطرح والترسية والإشراف على بناء العمارات إلى جهاز تعمير الساحل الشمالي، وتم وضع حجر أساس المشروع خلال فترة تولي هاني المسيري محافظا للإسكندرية في أغسطس 2015 ومن المتوقع انتهاء المشروع ببناء الوحدات السكانية جميعها في الشهور الأخيرة من عام 2016 وبالتحديد في شهر سبتمبر وفقا لتصريحات نائب وزير الاسكان

64 تضامن، «الحق في المسكن الملائم بالدستور المصري» http://goo.gl/Qp9vVh

65 الذي أنشئ بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم 305 لسنة 2008 وذلك الصندوق يتبع مباشرة رئاسة مجلس الوزراء.

66 ياسمين حموده، «محافظ الإسكندرية : يتركونى أحارب وحدى ثم يهددونى بالسجن» 15أبريل 2014، بوابة النهار الأليكترونية http://goo.gl/5eWjkb

67 انظر المرفقات: مرفق رقم 6 قرار محافظة الإسكندرية رقم 1062لسنة 2012 بشأن الموافقة على ضم جزء من حديقة المكس.

68 رباب فارس، «وزيرة «العشوائيات» تضع حجر أساس مشروع تطوير طلمبات المكس بالإسكندرية» 27 اغسطس 2015، التحرير، http://goo.gl/hynhRn

69 قرار محافظ الإسكندرية - رقم 73 - لسنة 2015 بشأن اعتماد مشروع تعديل مقترح تخطيطي بمسطح 4859م2 لإقامة مساكن بديلة لتعديات الصيادين على مصرف طلمبات المكس. الوقائع المصرية العدد 189، بتاريخ 19 أغسطس 2015 http://goo.gl/e2MuFJ

للتطوير الحضاري والعشوائيات أحمد درويش خلال مقابلة تليفزيونية.[70]
قامت الدولة بحصر لمنازل وأسرة المكس ثلاث مرات خلال سنوات متفرقة، فتقول س،م:

«حصل حصر 3 مرات في 2013 مرة وفي 2015 مرة والسنة دي حصل مرة يعني 3 مرات، اللجنة دخلت جزء جزء في الشقة حتي الحمام والمطبخ دخلتهم».[71]

ولا يدري الأهالي عن معايير هذا الحصر شيئا، وقد أبدى الكثيرون تخوفهم من انعدام الشفافية وأن يلاقوا نفس المصير الذي انتهي بسكان المناطق التي تم تجهيرها بالفعل مثل سكان شارع الرزاز التابع لحي منشية ناصر،[72] حيث وجد العديد من الأهالي في الشارع بلا مأوى ولا اهتمام من المسئولين، وكما حدث في الأونة الأخيرة في «تل العقارب»، فيقول أحد الاهالي هناك:

«لما اشتكونا لرئيس الحي رد بأنه مجرد سلطة تنفيذية، وفوجئنا بالأسلوب المتبع في منح الشقق المؤقتة، إذ يتم توفير شقة لكل ثلاث أسر مثلا، وإذا وجدوا 9 أسر في أحد المنازل منحوهم خمس شقق».[73]

ومؤخرا في شهر مارس 2016 قام وزير الموارد المائية والري حسام الدين محمد مغازي بزيارة سريعة لرؤية الوحدات السكنية الجديدة التي تقوم ببناءها الدولة لكي يتم تسكين الأهالي فيها بعد إجلائهم وأمر الوزير بتنفيذ اعمال إزالة العوائق بمجرى طرد محطات المكس، وقد قام موظفو المحافظة بإبلاغ بعض الأهالي التي تقع منازلهم في اول شريط الخندق من كلا الضفتين بإجلائهم عن تلك المنازل ليتم إزالتها في أقرب وقت ممكن، لكي يتاح لهم إنزال المعدات المستخدمة في تطهير المجرى. على حد قول عدد من الأهالي، عدا ذلك فالدولة لم تنظر إلى مواطني المكس وإلى معاناتهم الحقيقة الواضحة.[74]

70 محمد مجدي،» ليلى إسكندر: وضع حجر الأساس لتطوير «طلمبات المكس» بالعجمي «27 أغسطس 2015،الوطن http://goo.gl/9MLkXm

71 مقابلة قام بها باحثو المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية أثناء الزيارة الميدانية، مارس 2016

72 تقرير المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، «سكن | شارع الرزاز : من حكايات التهجير القسري»، ديسمبر 2014 http://goo.gl/d4XvW

73 هاجر صلاح، «الخطوة قبل الأخيرة لبدء التطوير«تل العقارب».. مشهد النهاية»، بوابة الأهرام 8 يونية 2016، http://goo.gl/4ix4LU

74 مقابلة قام بها باحثو المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية أثناء الزيارة الميدانية، مارس 2016

«كل شوية يجوا يعملوا حصر وكانوا أول ما بدأوا يبنوا المساكن الجديدة دي حاطين يافطة إن المساكن دي مخصصة لسكان شارع طلمبات المكس اللي هما الناحية التانية من شريط الخندق مش لعزبة الصيادين بس هما بقوا يقولوا لكله إن المساكن دي عشانكم وطالع للمساكن 4 قرارات، أنهي قرار الصح اللي فيهم مش عارفين بقي لحد دلوقت» (أحد أهالي المنطقة)[75]

75 مقابلة قام بها باحثو المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية أثناء الزيارة الميدانية، فبراير 2016

• بين السكن الحالي والبديل..

«الحكومة بتقول إننا عشوائيات بس الحقيقة إنهم عاوزين يمشونا من هنا عشان يعملوا مشروع سياحي كبير عشان هنا شبه فينسيا الإيطالية ومنظرها حلو للسياحة ومتفقين مع أصحاب المشروع ده عشان يطفشونا من بيوتنا» (س.أ)[76]

يرى أهالي المكس أن حجة الدولة في نقلهم من منازلهم إلى مساكن أخرى بأن المنطقة غير أمنة وتهدد حياتهم، لا تحمل قدرا كبيرا من المصداقية، وأن الدولة تسعي لإخراجهم من المنطقة لتحويلها إلى منطقة استثمارية سياحية بعد قيامها بتنظيف المجرى المائي. واتهم بعض الأهالي الدولة بالتآمر مع بعض رجال الأعمال وأصحاب المصالح وشركات البترول والكيماويات المطلة على خندق المكس أنهم يعملون على إخراجهم من مساكنهم عن طريق تركهم يصرفون مخلفاتهم الملوثة للمياه دون محاسبة ولا عقاب. يقول أحد شباب المنطقة:

«لسه محدش عارف هيعملوا في المكس إيه دلوقتي، ولا حتى بعد ما نمشي من هنا». [77]

عن تطوير منطقة خندق المكس بعد أن يتم نقل الأهالي إلى المساكن الجديدة ما زال في علم الغيب ولم تخبرهم الدولة بشكل رسمي حتي الأن عن أي مشروع مقرر تنفيذه أو إقامته بنفس تلك المنطقة إلا بعض التصريحات من مسئولين بالدولة مثلما قال رئيس حي غرب «محمد فهيم» إن المحافظة تنوي إقامة مشروع كبير بتحويل المنطقة إلى منتجع سياحي [78] كما لم توضح الدولة مبلغ المقدم الذي ستقوم كل أسرة بدفعه مقابل استلام وحدتهم الجديدة مما ينبئ بأزمة عندما يحين وقت تنفيذ قرار هدم المنازل على ضفتي الخندق وإجلاء الأهالي في حالة إن جاء مبلغ المقدم او الإيجار صادما لهؤلاء المواطنين، ويقول ن. م:

«مصروف الشقة هناكأاكيد كتير عن هنا وأنا مش في استطاعتي ولا مقدرتي على المصروف العالي ده وانا مرتاح هنا بدفع 50 جنيه للسنة ومحدش لا قالنا عن مبلغ مقدم ولا حتى إيجار ولا أي حاجة محدش بيقول على أي حاجة محدش بيعبرنا».[79]

76 مقابلة قام بها باحثو المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية أثناء الزيارة الميدانية، مارس 2016

77 مقابلة قام بها باحثو المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية أثناء الزيارة الميدانية، مارس 2016

78 محمد عبد الغني، «التهجير يهدد قاطني «فينسيا» الإسكندرية لإنشاء مشروع سياحي بعد إزالة مساكنهم.. والأهالي يرفضون القرار» 26 مارس 2016،بوابة الأهرام http://goo.gl/Qi0Hz1

79 مقابلة قام بها باحثو المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية أثناء الزيارة الميدانية، مارس 2016

ويعبر أهالي المكس عن تفضيلهم للبقاء في مساكنهم القائمة بالفعل رغم معاناتهم المستمرة في حياتهم المعيشية اليومية والخدمات غير المتوفرة لهم ورفض الانتقال إلى الوحدات السكنية البديلة لعدة أسباب وهي تتلخص فيما يلي :

- قرب مياه البحر المجاور لمنازلهم مباشرة لذلك يتم ربط مراكبهم وقواربهم بها بجانب معدات الصيد الخاصة بهم وهو ما يعني استطاعتهم مراقبة تلك المراكب لاكتشاف أي محاولات لسرقتها أو سرقة الغزل الذي يكون بداخلها، بينما أيا كان مكان ذلك السكن البديل سيكون هناك صعوبة في مراقبة المراكب وارتفاع احتمالية سرقتها أو تحطيمها بسبب النوات والظروف الجوية الصعبة خاصة في فصول الشتاء.

«انتي كحكومة عاوزة تهديني وتنقليني من هنا، طب ممكن عيالي والراجل اللي ساكن فوق هتنقليهم للمساكن ماشي أما أنا مراكبي والغزل والمعدات هوديها فين؟ دي بتبقي هنا جنبي وبتتسرق ما بالك لما أروح بعيد عنها! وبعدين ما ينفعش أمشي واسيبهم دي أقل عدة هنا بـ200 ألف جنيه واكتر من 20 راجل بيجوا الصبح ياكلوا عيش».(أ.أ) [80]

- مساحات المنازل بالمكس تتسع لأكثر من أسرة وتضم عائلة أو عائلات بالكامل لآنها تتراوح ما بين 50 مترا وحتى 130 مترا، بينما الوحدات السكنية الجديدة التي لم يعلن عن تفاصيلها من قبل الدولة حتى الآن حسب أقوال الاهالي ورؤية البعض منهم لها، أن مساحات الشقق كلها واحدة وتبلغ 47 مترا والتي تقدر بغرفة وصالة، بينما تعيش أكثر من أسرة في كثير من منازل الطلمبات والعزبة تحت سقف منزل واحد.

«الشقق الجديدة دي 47 متر وانا شقتي هنا 140 متر وساكن معايا أولادي 4 بنات وولد واحد ومساحة الوحدات السكنية الجديدة متقدرش تستحمل أكتر من 4 أشخاص يعيشوا هناك ولو قُدر إني هجوز ابني هجوزه معايا أكيد في الشقة دي هو هيجيب شقة منين يعني؟» [81]، تقول م. س.

« هو بناء على آخر مرة لما انا بقولها المساحة صغيرة قالتلي طب روحي بصي عليها، أنا روحت، وزرت المكان، لا، مش زى شقتي أبدأ». ع.ع رافضا ترك منزله.

- التخوف المشروع من ارتفاع قيمة إيجار تلك الوحدات السكنية الجديدة والتي لم تعلن المحافظة أو الحي أو المسئولين عن قيمة الإيجار، وهل ستكون الوحدات السكنية بنظام التملك أو الايجار حتى الآن مقارنة

80 مقابلة قام بها باحثو المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية أثناء الزيارة الميدانية، فبراير 2016

81 مقابلة قام بها باحثو المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية أثناء الزيارة الميدانية، مارس 2016

بـأن قيمـة تأجـير المنـازل بضفتـي خنـدق المكـس تعتـبر رمزيـة في السـنة حسـب مسـاحتها حيـث يؤجرهـا الصيادين مـن هيئـة الـثروة السـمكية.

«وبعديـن الإيجـار الـلي هـما هيحـددوه لازم يبقـى متواضـع شـوية عشـان الراجـل مننـا يقـدر يدفـع ده احنـا يـدوب صيادين عـلى بـاب اللـه» (م.ع) [82]

والجديـر بالذكـر أن مجلـس النـواب قـد ناقـش في يوليـو 2016 مـشروع إقامـة مينـاء لحمايـة صيادين المكـس، ومعداتهـم أثنـاء النـوات الشـتوية بمحافظـة الإسكندرية، وقررت لجنة الاقتراحات والشكاوى تاجيل الاقتراح لحين ورود تقرير ودراسـة جـدوى مـن اللجنـة المزمـع تشـكيلها بمعرفـة هيئـة الـثروة السـمكية، فيـما طلـب ممثـل الحكومـة وهيئـة الـثروة السـمكية والموانـئ المصريـة، تأجيـل فكـرة إقامـة الميناء حاليـا نظـرا لصعوبتها حاليا وصعوبـة تنفيذهـا، خاصـة أن قـاع ميـاه هـذه المنطقـة صخـرى،[83] وفي نوفمـبر 2015 قامـت المـوارد المائيـة والـري بتكليـف هيئـة حمايـة الشـواطئ ومعهـد بحـوث الشـواطئ بالمركـز القومـي للبحـوث المائيـة، بالانتهـاء مـن المقـترح الخـاص بإنشـاء مينـاء بحـري بمنطقـة المكـس خـلال 6 أشـهر، بعيـدا عـن محطـة طـرد المكـس الاسـتراتيجية، عـلى أن يتضمـن إنشـاء مـراسي لمراكـب الصيـد، تمهيـدا لنقـل الصيادين الذيـن وصفتهـم الـوزارة بالمعتديـن عـلى مجـرى طـرد الميـاه مـن البحـر.[84]

بـدأت الدولـة تنظـر إلى المكـس مؤخـرا فقـط بهـدف حـصر أعـداد المنـازل وأعـداد سـكان شـارع الطلمبـات وعزبـة الصيادين لـكي يتسـنى لهـا تنفيـذ خطـط تهجـير الأهـالي مـن مسـاكنهم الحاليـة إلى وحـدات سـكنية أخـرى مسـتقبلا في وقـت لم يعلـن تفاصيـل عنهـا حتـى الآن، في الوقـت الـذي لم تهتـم بمعرفـة كيفيـة عيـش هـؤلاء المواطنين، ومـا شـكل الخدمـات المقدمـة لهـم، وهـل هـي متوفـرة لهـم أم لا، ولا أخـذ في الاعتبـار طبيعـة الموقـع الـذي سـينتقلون إليـه فيـما بعـد وتأثـيره عـلى نمـط معيشـتهم، فلـم يتشـاور أحـد مـع الاهـالي للوقـوف عـلى السـلبيات التـي سـتعود عـلى سـكان المكـس جـراء تهجيرهـم ومحاولـة تخطيهـا وعلاجهـا كي لا يتـضرر أحـد. وهكـذا فسـكان المكـس الآن يعيشـون تحـت التهديـد بالتجهـير القـسري الـذي بـدا واضحـا أنـه دخـل حيـز التنفيـذ، كـما حـدث خـلال عـام 2015 بنقـل أهـالي «المسـاكن الصينيـة بالهانوفيـل» إلى مسـاكن الايجـي كاب بالنطـاق الصحـراوي لحـي العجمـي دون تشـاور وإشراك للسـكان أصحـاب المصلحـة في القـرار.[85]

82 مقابلـة قـام بهـا باحثـو المركـز المـصري للحقـوق الاقتصاديـة والاجتماعيـة أثنـاء الزيـارة الميدانيـة، مـارس 2016

83 محمـود حسـين، «البرلمـان يؤجـل مناقشـة اقتراحـا بإقامـة مينـاء لحمايـة صيـادى المكـس بالإسـكندرية «، 20 يوليـه 2016، اليـوم السـابع،https://goo.gl/1vg81t

84 محمـد أبـو عمـرة، «الـري» تبـدأ تنفيـذ خطـة لحمايـة الإسـكندرية مـن السـيول بإنشـاء مينـاء صيـد في المكـس، 22 نوفمـبر 2015، الوطـن، http://goo.gl/yLeQTR

85 جاكلـين منـير، «الاسـتعداد لنقـل أسر مسـاكن الهضبـة الصينيـة إلى «الإيجـى كاب» بالإسـكندرية» 14 ديسـمبر 2015،اليـوم السـابع http://goo.gl/vIKYRK

الاحتجاجات في المكس: انخفاض سقف المطالب مع زيادة الظلم

«كل سكان المكس صيادين بنسبة 90% وطبيعتنا كصيادين مبنحبش المظاهرات والقلق.. نحب نعيش في حالنا وفي هدوء والمرات اللي عملنا فيها مظاهرة كنا بنتكلم في حق مش في أي حاجة تانية»[86](ص.أ)

لا تتسم مقاومة أهالي المكس لفقرهم وتهميشهم بإنها مقاومة منظمة، ولها استراتيجية ما ترسم ملامح وخطوات واضحة، فالحراك الاحتجاجي واستخدام الآليات المتعارف عليها كانت تتسم بالعشوائية والدفاعية المرتبطة بالواقعة أي وليدة اللحظة دون خطة مسبقة.
ولكن من الهام أن نذكر عدة محطات احتجاجية قام بها أهالى المكس:

- في الثمانينيات من القرن الماضي، تحديدا بعد حريق داخل أحد المصانع الذي تسبب في وفاة عدد من الأهالي وتدمير بعض المنازل، قام عدد من السكان بتنظيم وقفة احتجاجية وتم قطع طريق الإسكندرية-مطروح الرئيسي للمطالبة بتعويضات،[87]

- منذ 10 سنوات قام الأهالي بتنظيم وقفة احتجاجية وقطع طريق شارع الطلمبات لاعتراضهم على نقلهم لمساكن جديدة بمنطقة الكيلو 21، وكان سبب اعتراضهم آنذاك أنهم صيادين حياتهم مرتبطة ارتباطا كاملا بالبحر فماذا يعملون عندما يتنقلون إلى الصحراء». [88]

- وفي عام 2010 قطع الأهالي الطريق الرئيسي (طريق إسكندرية-مطروح) احتجاجا على الحريق الذي نشب داخل أحد المصانع المجاورة لمنازل الأهالي بالمكس مما أصاب الأهالي بالذعر وتدمير بعض واجهات المنازل القريبة مطالبين بنقل المصانع من تلك المنطقة، فيقول أحد الأهالي: «احنا وقفنا السكة وإسكندرية من شرقها لغربها وقفت ساعتها والمحافظ جالنا ومعاه مدير الأمن والداخلية كلها.. والله العظيم محدش قدر يحركنا، ده كان بعد حريق المصنع من كام سنة كدة». [89]

- فى مارس 2011، شهدت منطقة «المكس» مظاهرات حاشدة للصيادين وأسرهم احتجاجا على مصرع اثنين من الصيادين برصاص القوات البحرية، وكانت الضحيتان ضمن مجموعة من الصيادين قد توجهت إلى البحر في محاولة للبحث عن صيادين فقدوا اثناء عملهم.[90]

86 مقابلة قام بها باحثو المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية أثناء الزيارة الميدانية، مارس 2016

87 مقابلة قام بها باحثو المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية أثناء الزيارة الميدانية، فبراير 2016

88 مقابلة قام بها باحثو المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية أثناء الزيارة الميدانية، مارس 2016

89 مقابلة قام بها باحثو المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية أثناء الزيارة الميدانية، مارس 2016

90 تقرير أحمد صبري، «مظاهرات للصيادين بالإسكندرية احتجاجا على مقتل اثنين منهم»، 12 مارس 2011، بوابة الأهرام، http://goo.gl/ZuS8sY

- وفي مايو 2011 قام مئات الصيادين بالمكس بالتظاهر، وقطع طريق «المكس» الرئيسي، الموصل بين وسط وغرب الإسكندرية، احتجاجا على قيام قوات تابعة للبحرية باعتقال عشرات الصيادين وإطلاق الرصاص عليهم، اثناء عبورهم البحر في طريقهم لعملهم للصيد، إلا أنهم عندما اقتربوا من إحدى السفن الغارقة فوجئوا بإطلاق الرصاص عشوائيا عليهم، وحين حاولت قوات من الشرطة فتح الطريق لم يستجب الأهالي حيث صمموا على ضرورة إخلاء سبيل الصيادين قبل إعادة فتح الطريق للسير أمام السيارات من جديد.[91]

- فى يناير 2012 قام أهالي المكس بقطع الطريق الدولي المؤدي إلى ميناء الدخيلة وطريق مجمع شركات البترول ووسط الإسكندرية، احتجاجا على قيام أحد الأشخاص بإطلاق النار على سائق من أهالى المنطقة.[92]

تلك الخلفية لمجموعة من الاحتجاجات التي نظمها أهالي المكس منذ الثمانينيات وحتى الآونة الأخيرة، لا تؤكد فعليا على وجود حراك منظم داخل المكس، بل هي ردود أفعال وليدة اللحظة، فأهالي المكس يعيشون حالة من التكيف مع الفقر والتمهيش يتخللها بضعة محاولات قليلة للتغيير والمقاومة، ويرى أهالي المكس أن التغيير يقتصر على تحسين أوضاع المجتمع المغلق الذي يعيشون بداخله، ولا يرتبط بما يجرى خارجه، وأن مجهوداتهم الذاتية لا يمكن أن تغطي احتياجاتهم الخدمية، فكلما تفاقمت الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها سكان المكس هبط سقف المطالب وتغير، فقبل تهديدهم بالتهجير كانت مطالبهم تقتصر على تقديم الخدمات والمرافق وإيجاد حل لأزمة التلوث وتراخيص الصيد التي تؤثر بالسلب على مصدر رزقهم الوحيد، أما الآن قد أصبح مطلبهم الوحيد هو البقاء في المكس ووقف مخطط التهجير الذي دخل حيز التنفيذ، كما أنه وبعد صدور قانون التظاهر الذي صدر بموجب قرار رقم 107 لسنة 2013 [93] لرئيس الجمهورية السابق عدلي منصور الذي يقيد حق المواطن في التعبير والمطالبة بحقوقه المشروعة والعادلة تماما، زادات فرص القمع الأمني لكافة الاحتجاجات بجانب الادعاء على من يطالب بحقوقه ويعبر عن رأيه بأنه تابع لفصيل الإخوان المسلمين

«دلوقت مقدرش أروح أجمع حد ونعمل وقفة ولا مظاهرة ولا حتى نوزع ورقة ولا نتجمع في المسجد زي الأول كلنا نتشد وما يبانش لينا أثر وكله تحت اسم ضد الإرهاب والأمن القومي وكل الكلام ده». (س.أ)[94]

91 تقرير أحمد صبري، «مئات الصيادين يقطعون طريق «المكس» احتجاجا على القبض على زملائهم»، 17 مايو 2011، بوابة الأهرام، http://goo.gl/tUnm1H

92 تقرير أش أ، «أهالي المكس يقطعون الطريق الدولي بالإسكندرية بسبب الانفلات الأمني»، 30 يناير 2012، الأهرام، http://goo.gl/qPgPZM

93 قرار 107 لسنة 2013 بتنظيم الحق في الاجتماعات العامة «قانون التظاهر» جريدة الوفد http://goo.gl/M1JMBy

94 مقابلة قام بها باحثو المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية أثناء الزيارة الميدانية، مارس 2016

سكان المكس.. المواطنون المصريون

لم يكن لأهالي المكس أثناء ثورة 25 يناير 2011 وموجة 30 يونية 2013، مشاركة فاعلة في مجريات الأحداث، فحالهم كحال العديد من المصريين الذين عزفوا عن النزول إلى الميادين و اكتفوا بمتابعة ما يجري عن بعد، منتظرين أن يحقق هذا الحراك بعض من آمالهم وطموحهم فى حياة كريمة تكفل لهم الأمان الاقتصادي والاجتماعي،حيث يرى الأهالي أن حي المكس يعتبر مجتمع مغلق له ظروفه الخاصة، وقد أرجعوا عدم مشاركتهم لأسباب مختلفة خاصة بهم، فيقول أحد الأهالي:

«إحنا مجتمع صيادين والصياد مش بيحب دايما يطلع برة حتته فكان تفاعلنا مع الثورة مقتصر هنا في المنطقة مش في الميادين وكان نفسنا الثورة تنجح عشان حتتنا تتغير مع التغيير اللي هيحصل»[95]

بينما يرى أخر أن ذلك انعكاسا للثقافة المحلية للمنطقة، فالإنتماء في الأساس عندهم لمنطقتهم فقط، و متابعة ما يجري بداخلها[96]. ومن ثم لم يكن عزوف أهالي المكس عن المشاركة السياسية موافقة ضمنية علي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية والمعاناة التي عاشوها، بل أرجع العديد منهم تلك الأوضاع إلى النظام الذي حكم البلاد لمدة ثلاثين عاما، فيحكي أحد شباب المنطقة

«صحيح اننا ما شاركناش في الثورة بس كلنا كنا مأيدين اللي بيحصل وبنتمنى الأحسن طبعا فالنظام دا كان يستاهل ثورة تقوم عليه «[97]

هذا النظام الذى ابتعد بسياساته عن الواقع و تعمد عزل الأهالي عن المشاركة في اتخاذ القرارات الخاصة بشئونهم، وكذلك تجاهل المسئولين لتلك المناطق ومتابعة تطوراتها وتأثيرات قراراتهم على حياة السكان في المنطقة، فيقول أحد الأهالي

««عندي 64 سنة من ساعة ما اتولدت مشوفتش محافظ أو مسئول زارنا وعدى علينا» (ح.س)».[98]

95 مقابلة قام بها باحثو المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية أثناء الزيارة الميدانية، مارس 2016

96 مقابلة قام بها باحثو المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية أثناء الزيارة الميدانية، مارس 2016

97 مقابلة قام بها باحثو المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية أثناء الزيارة الميدانية، مارس 2016

98 مقابلة قام بها باحثو المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية أثناء الزيارة الميدانية، مارس 2016

يرى جزء كبير من الأهالي في المكس أن معاناة الاخلاء المتوقع للمنازل هي تقصير من حي العجمي ومحافظة الإسكندرية الذان لم يقفا بجانب مواطنيهما والتحدث عنهم في اجتماعات الإدارة المحلية مع الجيش الذي بصفته يعتبر شريط الخندق منطقة حدودية لملاصقة معسكر حرس الحدود لمنازل عزبة الصيادين بالمكس، فكانت دوما وجهات نظر الحي والمحافظة تتماشى مع وجهة نظر الجيش لدرجة صدور قرارات خاصة بوضع الأهالي الحالي ومنازلهم بداعي أنها شؤون خاصة بالمؤسسة العسكرية، دون أن يعلم الأهالي شيئا عنها. فيقول أحد شباب المنطقة :

«يادات الجيش والمحافظة والحي في أخر اجتماع ليهم طلعوا 3 قرارات وهي مش هيمشوا الأهالي من البيوت والمراكب من المجرى إلا في حالة وجود بديل والنظر في عمل مرفأ صيد لصيادين المكس، ولما طلبت نسخة من ورق القرارات اتقالي الجيش مش بيطلع ورق بره، قولتله طب أصور القرارت بالموبايل قالي لأ أنا بنفذ الأوامر ومش بسمح بتصوير أو استخراج ورق من أساسه »[99]

ويتفق أغلب الأهالي على أن المحافظة والحكومة المركزية تتعمد تجاهل مطالبهم وأوضاعهم بالمكس، وأن أقدامهم لم تطأ شارع الطلمبات وعزبة الصيادين إلا في زيارات تعد على أصابع اليد الواحدة، وكان دائما المسئول يقف فقط لمدة دقائق في طريق إسكندرية-مطروح الرئيسي يشاهد المكس من أعلى الكوبري ثم يعود من حيث آتى، ويرى أخرون أن الحكومات المركزية المتعاقبة سارت على نفس نهج التجاهل المتعمد للمنطقة ومواطنيها وأنه من الضروري على رئيس الجمهورية أن يتم تغيير الحكومة المركزية والإدارة المحلية وليس التخلص من الحكومة المركزية فقط كما يحدث.
وعن مشاركة أهالي المكس في الانتخابات الرئاسية والتشريعية الأخيرة، يقول أحد شباب المكس :

«ساعة انتخابات الرياسة اللي السيسي كسب فيها كان الإقبال عندنا ضعيف شوية، وكان أغلب اللي مشارك الناس كبار السن واحنا عندنا ناس كتير قاطعت لا عايزين رئيس إخوان ولا الجيش كانوا عاوزين رئيس مدني، وفي ناس أبطلت أصواتها، أما عن انتخابات مجلس الشعب كان عليها إقبال وحركة شوية وأغلب الاهالي انتخبوا مصطفى الطلخاوي عشمانين فيه يقدر يساعدهم»[100]

و كان دائما تركيز أهالي المكس في انتخاب نائبهم بمجلس النواب على مساعدتهم في الجزء الخدمي أكثر من أي شيء أخر، وتقول (و. م) واحدة من أهالي المنطقة:

99 مقابلة قام بها باحثو المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية أثناء الزيارة الميدانية، مارس 2016

100 مقابلة قام بها باحثون بالمركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية أثناء الزيارة الميدانية، فبراير 2016

« نزلنـا وشـاركنا وانتخبنـا الرئيـس السـيسي ومجلـس الشـعب انتخبنـا مصطفـى الطلخـاوي ومحـدش عملنـا حاجـة لحـد دلوقـت».[101]

ولكـن يبقـى السـؤال حتـى الآن بعد مـرور السـنوات والأنظمـة والحكومـات المتعاقبة : هـل مـن مسـتمع لمعانـاة أهـالي المكـس وهـل مـن مجيـب لمطالبهـم المشروعـة لـكي يعـودوا إلى الحيـاة مـرة أخـرى؟

101 مقابلـة قـام بهـا باحثـون بالمركـز المـصري للحقـوق الاقتصاديـة والاجتماعيـة أثنـاء الزيـارة الميدانيـة، مـارس 2016

المكس في مواجهة العشوائية الحكومية

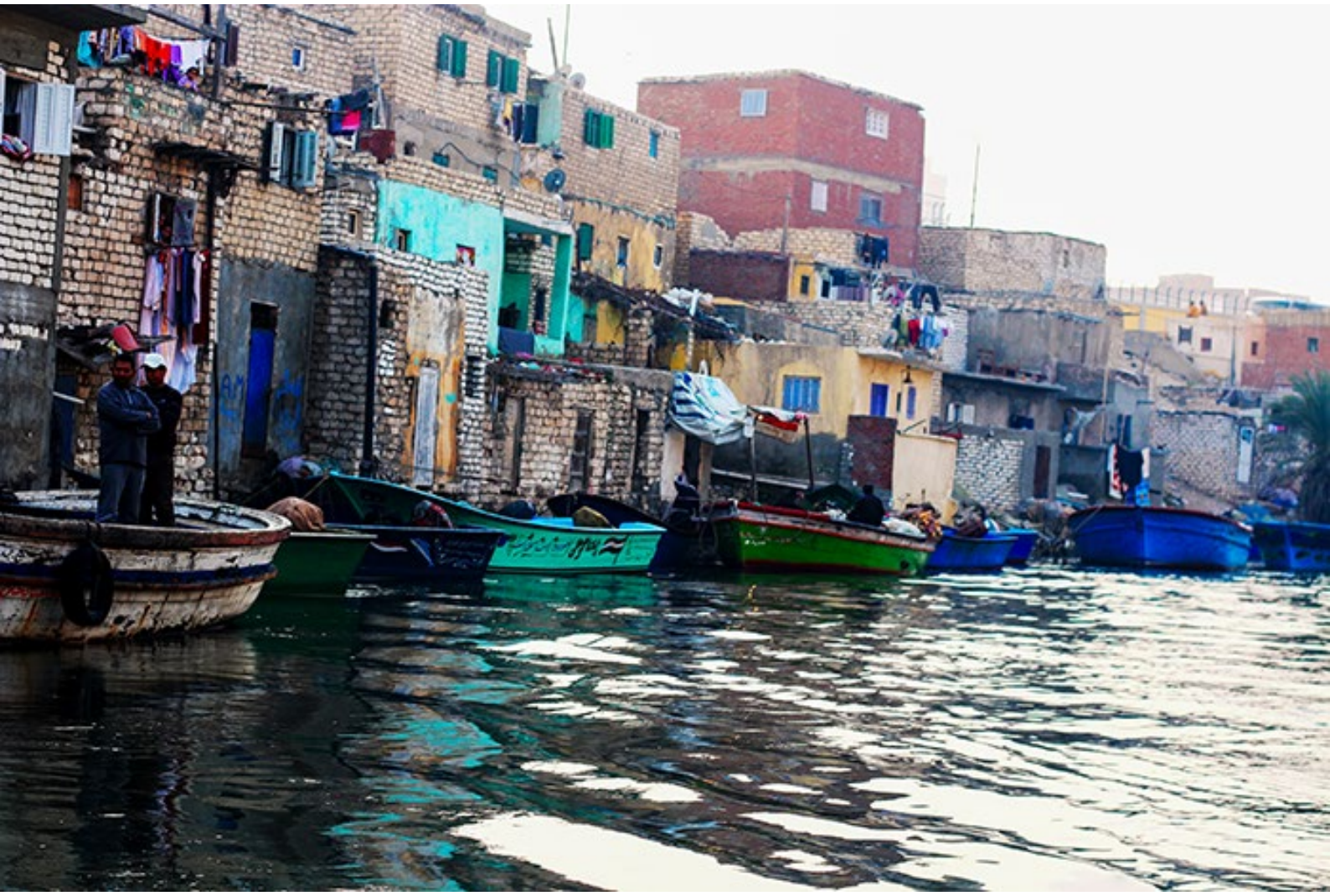

إن ما تم عرضه من معلومات ما هو إلا محاولة لرسم صورة حية لواقع المكس وسكانها يعبر عن معاناة من تتعامل معه الدولة كسكان الـ«عشوائيات»، ولم توضح الدولة تفصيلا ما هي المعايير التي يمكن عن طريقها وصف العشوائيات، وما يحدث في خندق المكس ما هو إلا نموذجا يعكس رؤية الدولة في التعامل مع الأزمات المعيشية وتوفير الخدمات الأساسية للفقراء. يسرد البحث تاريخ المكس قديما وحديثا، ثم ينتقل إلى المعاناة الكاملة لأهالي خندق المكس على وجه التحديد من خدمات صحية غائبة وأوضاع تعليمية صعبة ومرافق وخدمات عامة لم يجد منها الأهالي إلا القليل، حتى وصل الوضع إلى عدم توافرها من الأساس. ثم تطرقنا إلى التلوث الذي أصبح يحاوط المنطقةومياهها وهوائها، بعد انشاء المصانع بجوار مساكن أهالي خندق المكس فأدخنة المصانع في الهواء وصرفها المواد البترولية في الماء أثر عليهم وعلى مهنتهم مورد رزقهم، فالأسماك رحلت من مياه خندق المكس بسبب إلقاء الصرف الصناعي الخاص بتلك المصانع مما أصبح يهدد مهنة الصيد بالمكس بالانقراض، بالإضافة إلى أزمات يعيشها صيادو المكس لم تعمل الدولة على حلها حتى الآن كأزمة تراخيص الصيد والتأمينات الاجتماعية. وأخيرا تطرق البحث إلى مشكلة السكن بالمكس والاخلاء القسري المتوقع والذي يلوح في الأفق.

خلال هذا البحث استنتجنا أن للمكس طبيعة خاصة في المشكلات التي تواجهها، فهي مشكلات متراكمة ومترابطة أي هناك منهجية خاصة بترابط المشكلات مع بعضها البعض مما ينتج عنه في النهاية وجود منطقة اقتصادية ذات دخل وعائد هام للدولة المصرية على وشك الدمار بسبب عدم وجود خطة مستدامة لتنميتها، أو على الأقل الحفاظ على تواجدها. ومع غياب دور ومسؤلية الدولة في تنمية مجتمع المكس، وتوفير أبسط الخدمات للمواطنين القاطنين به، وصل الوضع من مجرد تهميش وتجاهل لمنطقة فقيرة، إلى هجوم حاد من قبل المصانع الملوثة للمياه، مجرى حياة المكس، وما كان من الحكومة الا أن شاركت في هذه الجريمة بصمتها عن المصانع الملوثة، واخفاقها في حماية مواطنيها. ثم جاءت الحكومات المتعاقبة متعسفة تجاه الصيادين في إصدار الرخص الخاصة بهم، وقاضية بذلك على مصدر رزقهم، الصيد. وأخيرا، جاءت الحكومة متذكرة المكس، كمنطقة ذهبية واستراتيجية، ومقررة إجلاء فقرائها منها، حتي يتثنى للحكومة «تنميتها» والاستفادة منها، سالبة بذلك المواطنين مسكنهم، وعملهم، وحياتهم، وهوائهم الذي يتنفسونه منذ أجيال.

مرفقات

مرفق 1

«الكشاف للديار المصرية و عدد نفوسها» الجزء الثانى
, مؤلف التعداد العمومى لأهالى القطر المصرى 1884
,تعداد سكان منطقة المكس عام 1884

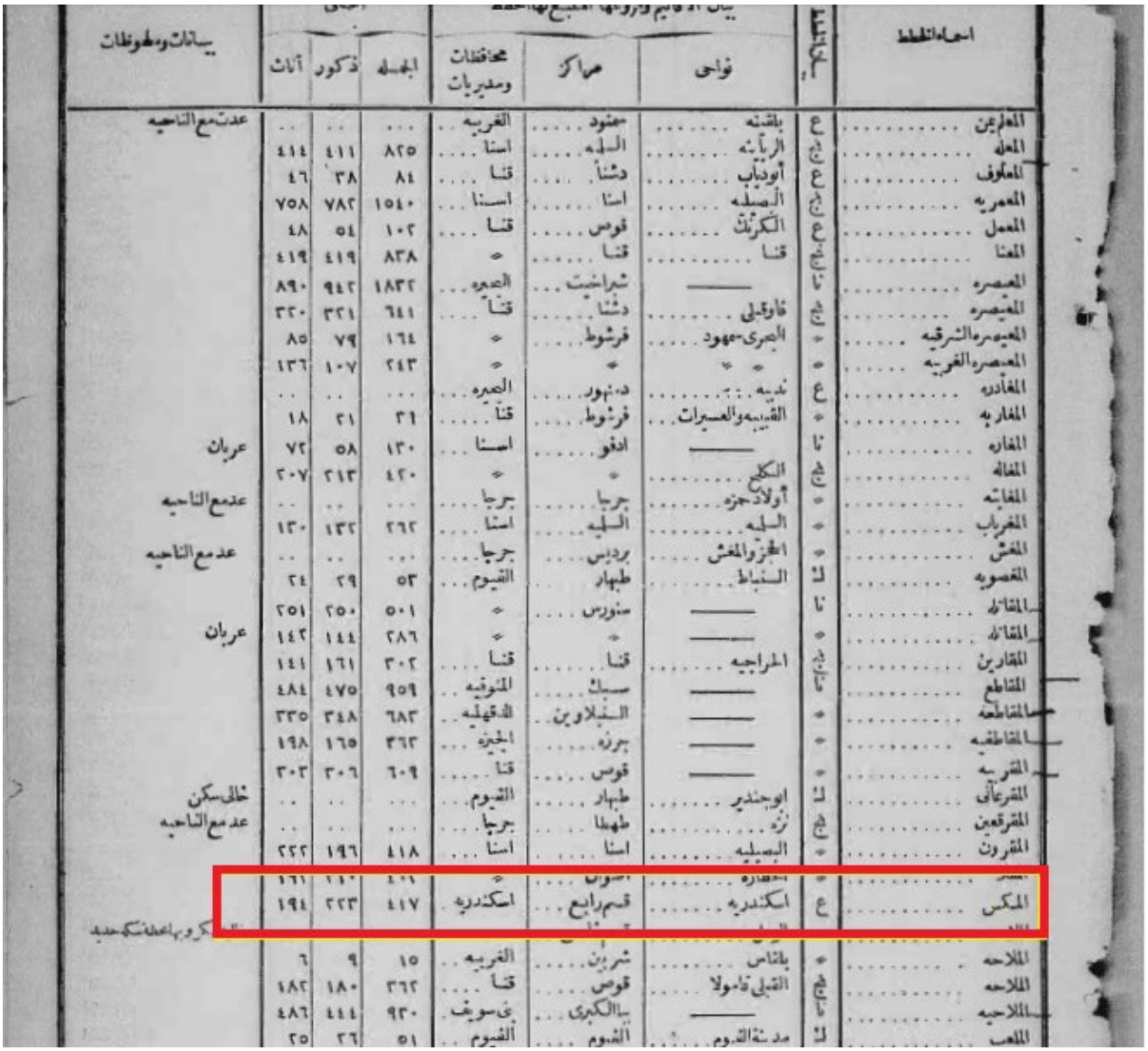

اسماء الخطط		نواحى	مراكز	محافظات ومديريات	الجملة	ذكور	اناث	بيانات وملحوظات
المعزين		باشته	حمنود	الغربيه	...	..	..	عدت مع الناحيه
المعلة		الزيانه	السلمه	اسنا	٨٢٥	٤١١	٤١٤	
المعلوف		أولياب	دشنا	قنا	٨٤	٣٨	٤٦	
المعمريه		السلمه	اسنا	اسنا	١٥٤٠	٧٨٢	٧٥٨	
المعمل		الكرنك	قوص	قنا	١٠٢	٥٤	٤٨	
المعنا		قنا	قنا	»	٨٣٨	٤١٩	٤١٩	
المعيصره		———	شراخيت	الصعيد	١٨٣٢	٩٤٢	٨٩٠	
المعيصره		فاوقيلى	دشنا	قنا	٦٤١	٣٢١	٣٢٠	
المعيصره الشرقيه		البصرى سمهود	فرشوط	»	١٦٤	٧٩	٨٥	
المعيصره الغربيه		» »	»	»	٢٤٣	١٠٧	١٣٦	
المغادره		نديه	دهنور	الصعيد	...	..	..	
المغاربه		القبيه والعسيرات	فرشوط	قنا	٣١	٢١	١٨	
المغاره		———	ادفو	اسنا	١٣٠	٥٨	٧٢	عربان
المغاله		الكلح	»	»	٤٢٠	٢١٣	٢٠٧	
المغايته		أولاد جزه	جرجا	جرجا	...	..	..	عدم الناحيه
المغراب		السلمه	السلمه	اسنا	٢٦٢	١٣٢	١٣٠	
المغش		الحجر والمغش	بردیس	جرجا	...	..	..	عدم الناحيه
المغصوبه		السنباط	طهطا	الفيوم	٥٣	٢٩	٢٤	
المقاثا		———	سنورس	»	٥٠١	٢٥٠	٢٥١	
المقاثا		———	»	»	٢٨٦	١٤٤	١٤٢	عربان
المقارين		الحراجيه	قنا	قنا	٣٠٢	١٦١	١٤١	
المقاطع		———	سمالوط	المنوفيه	٩٥٩	٤٧٥	٤٨٤	
المقاطعه		———	السنبلاوين	الدقهليه	٦٨٣	٣٤٨	٣٣٥	
المقاطعيه		———	جزره	الجيزه	٣٦٣	١٦٥	١٩٨	
المقريه		———	قوص	قنا	٦٠٩	٣٠٦	٣٠٣	
المقرعاتى		ابوجندير	طهطا	الفيوم	...	..	..	خالى سكن
المقرقعين		نزه	طهطا	جرجا	...	..	..	عدم الناحيه
المقرون		البصليه	اسنا	اسنا	٤١٨	١٩٦	٢٢٢	
				»	٤٠١	٢١٠	١٩١	
المكس		اسكندريه	قسم رابع	اسكندريه	٤١٧	٢٢٣	١٩٤	
الملاحه		بلقاس	شربين	الغربيه	١٥	٩	٦	
الملاحه		القبلى قامولا	قوص	قنا	٣٦٢	١٨٠	١٨٢	
الملاحيه		———	بنى سويف	بنى سويف	٩٣٠	٤٤٤	٤٨٦	
الملعب			مدينة الفيوم	الفيوم	٥١	٢٦	٢٥	

مرفق 2

محمد رمزى, القاموس الجغرافى للبلاد المصرية من عهد قدماء المصريين إلى سنة 1945

الجدول الاول – توزيع المبانى حسب النوع

محافظة الاسكندرية — قسم الدخيلة

شياخة	مبانى عادية				مبانى جوانية					مبانى معدة اصلا لمنشآت						مبانى أخرى الغرض	مبانى تحت الانشاء	مبانى تحت الهدم	جملة عدد المبانى
	فيلا	منزل	عمارة	الجملة	عشة / خيمة	مواسة / كابينة / شاليه	كشك	أخرى	الجملة	اسكان ادارى وحكومة وقطاع عام	منشآت صناعية وتجارية	مدارس ومعاهد تعليمية	مستشفيات ووحدات خدمات صحية	دور عبادة ومسا اليها	أخرى	الجملة			
البطلان شرق	١٠	٦٩٩	٤١	٧٥٠	—	—	٣	—	٣	—	—	١	—	٢	١٦	١٩	٢٠٨	١٩٦	٢	١١٧٨
الدخيلة	١	٢١٩٥	٤٠٣	٢٥٩٩	٧	—	٥٢	—	٥٩	٧	٤	٣	—	٨	٧٨	١٠٠	٢٤٣	٢١٩	٤	٣٢٢٤
العجمى البحرية	٦٥	٩٦٧	٤٥	١٠٧٧	٧٩	—	٧	—	٨٦	٢	٢	٢	—	٦	٤٤	٥٦	٣٤	٣٦٩	٢	١٥٢٠
الكس	—	١١١٨	٣٥٤	١٤٧٢	—	—	٨٠	—	٨٠	٧	٦	٧	١	١٠٠	١٥	٤٦	٥٠	٥٢	—	١٧٠٠
البوغاش غرب	٨	٥٠٠	٣٧	٥٤٥	٨	—	٦	—	١٤	١	١	—	—	—	٢٢	٢٥	٣٧	٧٥	٥	٧٠١
جملة القسم	٨٤	٥٤٧٩	٨٨٠	٦٤٤٣	٩٤	—	١٤٨	—	٢٤٣	١٧	١٣	١٣	١	٢٦	١٧٥	٢٤٦	٥٦٣	٨٠٧	٢٢	٨٣٢٢

مرفق 3

صورة لكازينو المكس ألتقطت عام 1900

مرفق 4

صورة لفندق زفير التقطت عام 1943

مرفق 5

الخدمات و الحد الأقصى المنصوص بتواجدها فى مناطق التجمعات العمرانية تبعاً لموقع الهيئة العامة للتخطيط العمرانى

جدول رقم (١) بعض أنواع وتصنيف الخدمات على مستوى التجمعات العمرانية (إسترشادى)[1]

مستوى الخدمة		الخدمات المحلية			الخدمات المركزية			الخدمات الإقليمية	
عدد السكان المخدوم (ألف نسمة)		أقل ٥.٠	٥.٠ – ٢٠.٠	٢٠.٠ – ٤٠.٠	أقل من ٤٠	٤٠.٠ – ١٠٠.٠	١٠٠.٠ – ٢٥٠.٠	٢٥٠.٠ – مليون	مليون فأكثر
الموقع المقترح للخدمة		مجموعة سكنية/ عزبة/ قرية	مجاورة سكنية / قرية	حى سكنى / قرية رئيسية	مدن صغيرة	مدن متوسطة	مدن كبيرة	مدن كبرى	مدن مليونية
أنواع وتصنيف الخدمات	تعليمية	(رياض أطفال +إبتدائى) / إعدادى/فصل واحد	تعليم أساسى/ ثانوى عام أوأزهرى	ثانوى عام/أزهرى	ثانوى صناعى / تجارى	ثانوى فندقى / زراعى	معاهد فنية متوسطة/عالية	تعليم جامعى (لم يشمله الدليل)	
					خدمات تعليمية ذات طبيعة خاصة (لم يشمله الدليل)				
	صحية	وحدة صحة الأسرة		مركز صحة الأسرة	مستشفى مركزى(أ)/ مستشفى مركزى(ب)/ المستشفى العام			المستشفى الجامعى والنوعى ومراكز الرعاية المتخصصة والدقيقة	
	شبابية	مركز شباب			مركز شباب نموذجى			المدن الشبابية/ نزل الشباب/بيوت الشباب/ مراكز التعليم المدنى والقيادات الشبابية	
	رياضية	ملاعب مفتوحة(ج)		ملاعب مفتوحة(أ) ، نادى رياضى(ب)، نادى رياضى(ج)	ملاعب مفتوحة (أ) ، نادى رياضى(ب)، وحدة طب رياضى			نادىرياضى (أ)/ أستاد (ب) /مدرسة موهبين	أستاد (أ)/ فندق رياضيين / مركز تنمية رياضية/قرية أوليمبية/مستشفى طب رياضى
	اجتماعية	دار حضانة عامة/ نادى طفل	مكتبة طفل – حديقة طفل– نادى نسائى	مركز خدمات إجتماعية/ وحدة إجتماعية/ مكتب تأهيل المعاقين/نادى إجتماعى ثقافى/ نادى دفاع إجتماعى/ مكتب مرافقة إجتماعية	إدارة إجتماعية / دور حضانة للأطفال المعاقين / مركز علاج طبيعى للمعاقين / المراكز اللغوية		مؤسسات التثقيف الفنى/ دور إقامة كبار السن/ حضانة المحرومين من الرعاية/ مركز تكوين مهنى/ مركز الأسر المنتجة / دار مقرئين ومقريات/ نادى رعاية مسنين /مؤسسة محرومين من الرعاية	مراكز إغاثة	مؤسسات (تأهيل شامل– متعددي العاهات– رعاية الصم وضعاف السمع– رعاية وتأهيل المكفوفين– رعاية أطفال مفتوحة– رعاية أطفال معلقة–رعاية مسئولين غير أصحاء البنية) / الوحدة الشاملة لرعاية الأطفال/ دور الملاحظة للأطفال/ دور أقسام الضيافة للأطفال
	ثقافية	مكتبة ثقافية			مكتبة ثقافية		بيت ثقافة	قصر ثقافة عام	
	أخرى								

مرفق 6

قرار محافظة الأسكندرية رقم 1062لسنة 2012بشأن الموافقة على ضم جزء من حديقة المكس.

EASTLAWS.COM
شبكة قوانين الشرق

محافظة الإسكندرية

قرار رقم ١٠٦٢ لسنة ٢٠١٢

محافظ الإسكندرية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٧ بشأن التفويض فى الاختصاصات ؛

وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما ؛

وعلى قانون البناء الموحد رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ ولائحته التنفيذية ؛

وعلى قرار المجلس التنفيذى رقم (١٧) فى الجلسة المنعقدة بتاريخ ٢٠١٢/٨/١٥ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة للجان والمجالس والمؤتمرات المعروضة على السيد السكرتير العام بالإحالة إلى المستشار القانونى بتاريخ ٢٠١٢/١/٢ ؛

وعلى السلطات المخولة لنا قانونًا ؛

قـــرر :

(المـادة الأولى)

الموافقة على ضم جزء من حديقة المكس إلى المسطح المجاور لها والبالغ مساحته ١٥٠٠م٢ وذلك لبناء مساكن لصالح سكان ترعة الخندق – طلمبات المكس لحل مشكلة تعدى الصيادين على حرم مجرى طلمبات المكس .

(المـادة الثانية)

يُنشر هذا القرار فى الوقائع المصرية .

صدر فى ٢٠١٢/٩/١٧

محافظ الإسكندرية

المستشار/ محمد عطا عباس

طريق السلامة